المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والإقتصادية البارزة

العدد الثاني عشر

أيار ٢٠١٤

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

The development report

A periodical report that deals with the prominent economic issues and its developmental progress

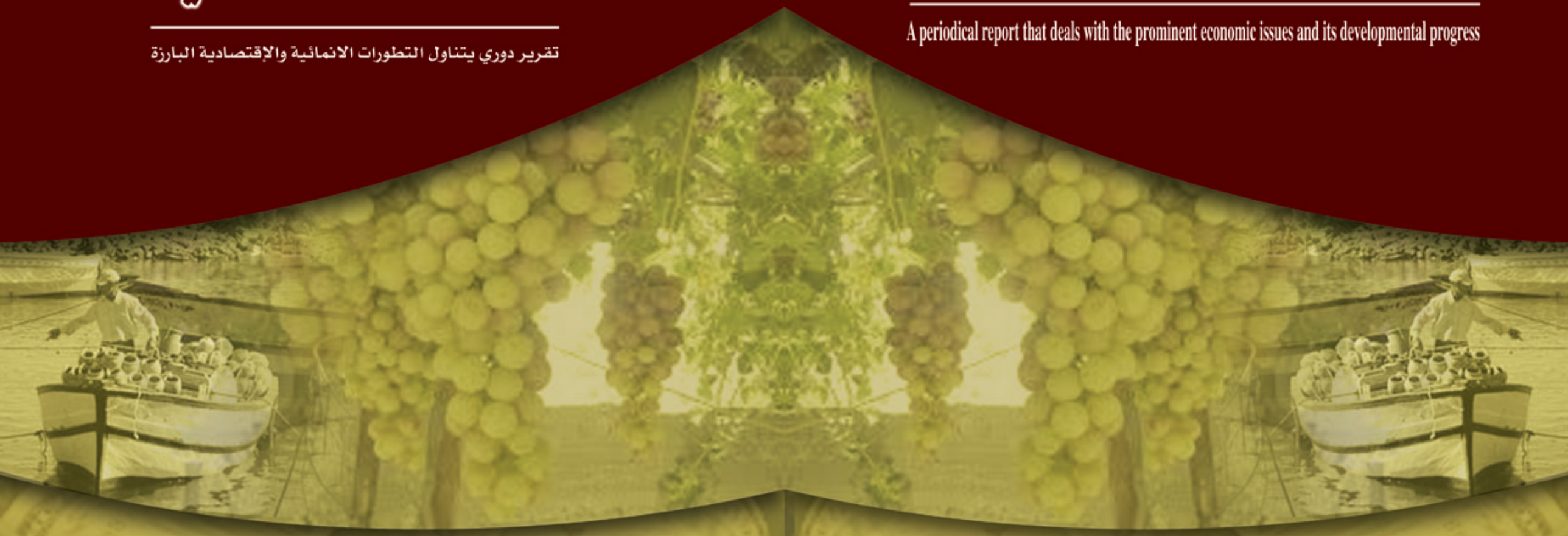

Volume Twelfth

May 2014

التقرير الإنمائي

أيار ٢٠١٤

العدد الثاني عشر

التقرير الإنمائي

المركـز الإستشـاري للدراسـات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخّص ويترجم أهمّ الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة بلبنان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسّسات العامة والخاصة.

إعداد: مديرية الدراسات الإنمائية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر:أيار ٢٠١٤ الموافق رجب ١٤٣٥هـ

العدد: الثاني عشر

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ فوق صيدلية سبيتي ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

هاتف: **٠١/٨٣٦٦١٠**

فاكس: **٠١/٨٣٦٦١١**

خليوي: **٠٣/٨٣٣٤٣٨**

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدمة العدد ٧

الفصل الأول : تحليل الأداء الاقتصادي لأسطول الصيد البحري اللبناني ٩

أولاً: خصائص أسطول الصيد اللبناني ١٢

ثانياً: أداء أسطول الصيد اللبناني ١٣

ثالثاً: ديناميكية سوق المنتجات البحرية ١٧

رابعاً: معدل استهلاك الفرد في لبنان للمأكولات البحرية ١٩

خامساً: تقييم وضع الصيادين الاقتصادي والاجتماعي ٢٠

سادساً: التوصيات ٢١

الفصل الثاني: الزراعة العُضويّة في لبنان ٢٣

أولاً: التعريف بالزراعة العُضوية ٢٥

ثانياً: التطور التاريخي للزراعة العُضوية في لبنان ٢٦

ثالثاً: تنظيم ومراقبة قطاع الزراعة العُضوية في لبنان ٢٧

رابعاً: حجم ومكانة الزراعة العُضوية في لبنان ٢٨

خامساً: تحدّيات الزراعة العُضوية في لبنان ٣٠

سادساً: الفرص المتاحة أمام هذا القطاع في لبنان ٣١

الفصل الثالث : مؤشّرات الحُكم الرشيد وأثرها على النموّ الاقتصادي في لبنان ٣٣

أولاً: مفهوم الحُكم الرشيد ٣٥

ثانياً: مؤشّرات الحُكم الرشيد ٣٥

ثالثاً: أثر الحُكم الرشيد على النمو الإقتصادي ٣٦

١– مؤشّر الاستقرار السياسي وغياب العنف ٣٦

٢– مؤشّر إبداء الرأي والمساءلة ٣٦

٣– مؤشّر مكافحة الفساد ٣٩

٤– مؤشّر سيادة القانون ٣٩

٥– مؤشّر نوعية الأُطر التنظيمية ٤٤
٦– الفاعلية الحكومية ٤٥
رابعاً : آليات مختارة لتطبيق نظام الحكم الرشيد في لبنان..... ٤٦
الفصل الرابع: التأثيرات الاقتصادية للأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني..... ٤٩
أولاً: النمو الإقتصادي..... ٥١
ثانياً: القطاع السياحي..... ٥٢
ثالثاً :القطاع العقاري..... ٥٣
رابعاً : القطاع الخارجي..... ٥٥
خامساً :القطاع المصرفي والمالي..... ٥٧
سادساً : المالية العامة..... ٥٩
الفصل الخامس : التأثيرات الاجتماعية للأزمة السورية على لبنان..... ٦١
أولاً : الصحة..... ٦٣
ثانياً : التعليم..... ٦٥
ثالثاً: العمالة..... ٦٧
رابعاً : الفقر..... ٦٨
خامساً : التماسك الاجتماعي..... ٦٩
الفصل السادس : إحصاءات ومؤشّرات..... ٧١
مؤشّر الحرية الاقتصادية في لبنان..... ٧٣
قطاع تصنيع الدواء في لبنان..... ٧٥
قطاع الاتصالات في لبنان..... ٧٦

مقدّمة العدد

يكاد شعار «المبادرة الفردية»، كأحد أهمّ مبادئ الاقتصاد اللبناني الأساسية، يتحوّل إلى مجرّد واجهة لإخفاء تقصير السلطات الرسمية المعنية تجاه قطاعات اقتصادية واعدة في لبنان لكنها تُركت لقدرها دون أي شكل من أشكال الدعم والرعاية. ومن هذه القطاعات أسطول الصيد البحري اللبناني، الذي يبقى من أكثر القطاعات تخلّفاً ومعاناة رغم موقع لبنان الجغرافي على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وامتلاكه شاطئاً لا يقلّ طوله عن ٢٢٠ كلم.

ومن هذه القطاعات أيضاً قطاع الزراعة العضوية كنظام إنتاج غذائي زراعي صديق للبيئة، يساعد في تجدد الموارد الطبيعية ويعزز المناعة الصحية، فضلاً عن الفرص الاقتصادية والمالية الواعدة التي يختزنها هذا القطاع، والذي يواجه تحدّيات كثيرة تعيق نموه وتطوره.

وفي ظلّ التأزم السياسي والفلتان الأمني، أقفل العام ٢٠١٣ على تدهور إضافي في مرتبة لبنان وفقاً لمقياس الحكم الرشيد، في مؤشّر على تفشّي الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته على نطاق واسع، مع ما لذلك كله من تأثيرات مضاعفة في الحد من النمو الاقتصادي.

ومع اشتداد النزاع في سوريا وما يصاحبه من ازدياد مطّرد في أعداد النازحين السوريين إلى لبنان، الذين فاق عددهم المليون نازح وفقاً لمعظم التقديرات في بلد يقارب عدد سكانه الأصليين أربعة ملايين نسمة، تضاعفت الضغوط على شتّى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومرافق الخدمات العامة، التي تعاني أصلاً من قصور هيكليّ مزمن في الأداء. وقد باتت هذه المضاعفات تنذر بمزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية تتجسد معالمه في ازدياد أعداد الفقراء وانتشار الأمراض والجرائم بين المواطنين والنازحين على حد سواء.

هذه الموضوعات وما يتصل بها يتناولها العدد (الثاني عشر) من سلسلة التقرير الإنمائي بمزيد من التفصيل. في الفصل الأول، يُسلّط التقرير الضوء على أبرز المعطيات التي تضمّنتها دراسة حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) حول أسطول الصيد البحري اللبناني، مع توصيات لتطوير هذا الأسطول.

وفي الفصل الثاني يعرض التقرير لأوضاع الزراعة العُضوِيّة في لبنان والتحدّيات التي تواجهها. ويتطرق الفصل الثالث إلى المؤشرات الإحصائية لآخر الدراسات المقارنة بشأن الحُكم الرشيد في لبنان والمنطقة، ودور هذا الحكم في النمو الاقتصادي فضلاً عن أبرز الآليات لتطبيقه.

أما الفصلان الرابع والخامس فهما مخصصان لعرض مضمون الدراسة الحديثة التي قام بها البنك الدولي لدراسة تأثيرات الأزمة السورية على الاقتصاد والمجتمع اللبنانيين والكلفة المطلوبة سواء لمواجهة تبعات هذه الأزمة أو لإعادة الأوضاع الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

وفي الختام يستعرض الفصل السادس جُملة من المؤشّرات الإحصائية، منها ما يتعلق بتطور مؤشر الحرية الاقتصادية في لبنان بالمقارنة مع دول العالم، ومنها ما ما يتصل بأداء قطاعَي الدواء والاتصالات في السنوات الأخيرة.

الفصل الأول

تحليل الأداء الاقتصادي

لأسطول الصيد البحري اللبناني

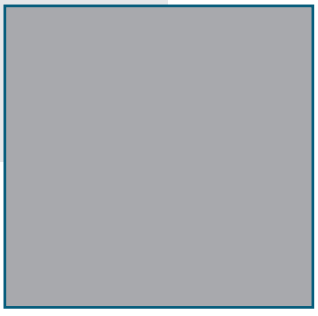

تحليل الأداء الاقتصادي
لأسطول الصيد البحري اللبناني

يلقي هذا التقرير الضوء على دراسة قامت بها منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو–FAO) في إطار «مشروع التعاون العلمي والمؤسّساتي لدعم المصائد الموثوقة في شرق البحر الأبيض المتوسط (EastMed)»[1]، وهو برنامج مموّل من اليونان وإيطاليا والاتحاد الأوروبي، ويهدف على المدى البعيد إلى تعزيز الإدارة المستدامة القائمة على العلم والمعرفة لتلك المصائد، وصولاً إلى دعم الاقتصادات الوطنية وحماية معيشة العاملين في قطاع الصيد البحري. وتتضمن الدراسة المذكورة تحليلاً للوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك في لبنان من المنظور الاقتصادي مع بعض المعلومات الأساسية حول الخصائص الاجتماعية للصيّادين.

وتستند الدراسة في جمع المعلومات حول قطاع الصيد البحري إلى تحقيق ميداني نُفذ بين شهري آذار وأيار من عام ٢٠١٢، وتضمّن مقابلة ٣٩٨ صاحب مركب أو ربّان يمثلون ٢٧ ٪ من إجمالي أسطول الصيد، حيث يُقدر عدد المراكب المرخصة لعام ٢٠١١ بنحو ١٤٦٠ مركباً تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٧ مليون دولار.

يُمثل قطاع مصايد الأسماك البحرية حوالي ٠,٠٦ ٪ من الناتج المحلي بحسب الدراسة المذكورة. ويتركز صيد الأسماك بشكل أكبر في الجزء الشمالي من البلاد وخاصة في طرابلس، فيما تشكل الزراعة النشاط الرئيسي في البقاع والجنوب.

وتجدر الإشارة إلى أن آخر مسح لزوارق الصيد اللبنانية يعود إلى عام ٢٠٠٤ وقد نفّذته وزارة الزراعة بدعم من مشروع "MedFisis" اللبنانية، حيث تبيّن أن أسطول الصيد يتكوّن من ٢٦٦٢ زورقاً عاملاً على طول الشاطئ اللبناني.

أما دراسة EastMed موضوع هذا التقرير فهي تنطوي على معطيات حديثة نعرضها على الشكل التالي :

١- EastMed," SOCIO-ECONOMIC ANALYSIS OF THE LEBANESE FISHING FLEET" , Technical Document 16,March 2013.

أولاً : خصائص أسطول الصيد اللبناني

يتألف الأسطول من ١٤٦٠ زورق صيد تجارياً مرخصاً لصيد الأسماك، موزّعة جغرافياً على الشكل التالي : ٤٢ ٪ تعمل في مرفأ طرابلس، ٢٤ ٪ في مرفأ بيروت، ١٩٪ في مرفأ صيدا، ٦ ٪ في مرفأ جونيه، ٥ ٪ في مرفأ صور، ٤ ٪ في مرفأ جبيل و ١ ٪ في شكا.

وتقسم «الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط»[٢] زوارق الصيد اللبنانية إلى ثلاث فئات، تبعاً لطول الزورق ومعدّات الصيد المستخدمة، وذلك على الشكل التالي :

الشريحة	تصنيف الطول الكلي	العدد	النسبة
الزوارق ذات طول أقل من ٦ متر بمعدات صيد ثانوية مع محرك	٦	٣٥٥	٢٤
الزوارق ذات طول ما بين ٦ – ١٢ متر بمعدات صيد ثانوية مع محرك	١٢-٦	١٠٤٥	٧١
زوارق التحويق ذات الطول ما بين ٦–١٢ متر	١٢-٦	٦٠	٥

أما في الاستمارة التي صمّمتها وزارة الزراعة عام ٢٠٠٤ فقد توزّعت المراكب على الشكل التالي :

الشريحة	العدد	النسبة
الزوارق ذات طول أقل من ٦ متر	٨٧٩	٣٣
الزوارق ذات طول ما بين ٦ و ١٢ متر	١٧٢٧	٦٤
الزوارق ذات طول أكثر من ١٢ متر	٥٦	٣

وزوارق الصيد الثانوية هي تلك المزوّدة بمعدّات الصيد التالية: الخيوط الطويلة، والشباك المبطنة، والخيطان والأقفاص والشباك الخيشومية الثابتة. في حين أن الجزء الرئيسي من الأسطول (٧٦ ٪) مكوّن من زوارق يتراوح طولها بين ٦ و ١٢ متراً. وهوالذي يعطي الخصائص الرئيسية لأسطول الصيد اللبناني.

١– الهيئة العامة لمصايد البحر الأبيض المتوسط، هيئة شبه رسمية أُنشئت عام ١٩٤٩ وباشرت عملها عام ١٩٥٢ تحت إشراف منظمة الفاو. وهي تضم ٢٣ بلداً تقع على شواطئ البحر المتوسط. وتهدف إلى تطوير وترشيد وحفظ والإستفادة المثلى من موارد الحياة البحرية والاستفادة المثلى منها، بالإضافة إلى التنمية المستدامة لمزارع الأسماك في هذه الدول.

ثانياً : أداء أسطول الصيد اللبناني

حقق اسطول الصيد اللبناني في عام ٢٠١١ إيرادات إجمالية بقيمة ٢٧ مليون دولار. ومثلت الأرباح الصافية نسبة ٢٤ ٪ من إجمالي الإيرادات وهو ما أعتبر مؤشراً جيداً مقارنة مع أرباح مصايد الأسماك الصغيرة في بلدان البحر الأبيض المتوسط، مثل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا التي تُقدر أرباحها الصافية بنسبة ١٠,٩٪ و٢٢,٨ ٪ و٢٣,٨ ٪ من مجمل الإيرادات على التوالي. ويُقدّر متوسط ربح كل زورق في الأسطول بحوالي ٤٤٠٠ دولار سنوياً. وقد بلغ الرأسمال المستثمر في الأسطول ١٣,١ مليون دولار في حين بلغ معدّل العائد على الاستثمار ٥٠ ٪.

ويوظّف الأسطول ٣٢٢٩ صياداً، ٤٧ ٪ منهم يعملون بداوم جزئي. ويُقدّر متوسط الدخل الفردي للصيّاد بحوالي ٣٠٠٠ دولار سنوياً. وتشير المعطيات إلى أن أكثر من نصف القيمة المضافة الإجمالية (٥٦٪) لهذا القطاع خُصّصت لتغطية الأجور وهي نسبة معقولة لنشاط كثيف العمالة. ويُعتبر الصيد المصدر الرئيسي للدخل لحوالي ٨١ ٪ من الصيادين. ويقدّر متوسط حجم الأسرة للأسطول بحدود ٤,٩ شخص، ١,٢ منهم ينخرطون في نشاط الصيد.

أما لجهة طاقة الأسطول فإن كمية الأسماك المصطادة المخصصة للاستهلاك البشري تُقدّر بنحو ٤٨٥٠ طناً، في حين بلغ الاستهلاك السنوي من مادة الفيول ما قُدره ٤٣٦٩٩١٤ ليتراً، موزّعة على ٢٨١ يوماً هي أيام الصيد المقدّرة للأسطول.

الجدول رقم (١) : تقييم الأداء الاقتصادي لكامل أسطول الصيد اللبناني لعام ٢٠١١.

المؤشرات	كامل الأسطول
كمية الأسماك السنوية المخصصة للإستهلاك البشري (طن)	٤٨٥٠
الإستهلاك السنوي للفيول (ليتر)	٤٣٦٩٩١٤
الرأسمال المستثمر (١٠٠٠ $)	١٣١٤٠
الإيرادات الإجمالية (١٠٠٠$)	٢٦٩٧٩
العائد على الاستثمار (٪)	٥٠
الأرباح الصافية (١٠٠٠$)	٦٤٥٥
متوسط الربح الصافي لكل زورق	٤٤٠٠
إجمالي القيمة المضافة (١٠٠٠$)	١٧٦٩٤
عدد الصيادين	٣٢٢٩
عدد الصيادين الذين يعملون بدوام جزئي	١٥٠٢
أيام الصيد	٢٨١
متوسط معاش البحارة ($)	٣٠٠٠
المالكون الذين يعملون بالصيد (٪)	٨٨
الصيد كمصدر أساسي للدخل (٪)	٨١
متوسط عدد أفراد الأسرة	٤,٩
عدد أفراد الأسرة الذين يعملون بالصيد	١,٢

تحليل الأداء الاقتصادي لفئات الزوارق:

١- الزوارق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك بطول أقل من ٦ أمتار

بلغت قيمة الإيرادات المسجلة لهذه الفئة ٤,٦ مليون دولار، وهي تمثل حوالي ١٧ ٪ من مجمل إيرادات الأسطول، في حين حققت أرباحاً صافية بقيمة ١,٢ مليون دولار أي ما نسبته ٢٦ ٪ من مجمل إيراداتها، التي تشكل ١٩٪ من مجمل أرباح الأسطول. وقد بلغ رأسمال المال المستثمر في هذه الفئة مليوني دولار قُدّر العائد عليه بنسبة ٦٣ ٪. وهي نسبة أعلى من متوسط بقية الأسطول.

وتوظّف هذه الفئة حوالي ١٦ ٪ من القوى العاملة في نشاط الصيد في لبنان، حيث بلغ عدد الصيادين العاملين فيها ٥١٣ صياداً، منهم ٣٥٥ يعملون بداوم جزئي. ويقدّر متوسط دخل الصيادين في هذه الفئة بمبلغ ٣٢٦١ دولاراً مقابل عدد أيام صيد تساوي ٤٥ يوماً، أي بمعدل ٧٢,٥ دولار لليوم. وهو أعلى دخل محقق في الأسطول . ويُعتبر الصيد مصدر أساسي لحوالي ٨١ ٪ من الصيادين العاملين في هذه الفئة، في حين يقدّر متوسط حجم أسرة الصيادين بأربعة أشخاص، منهم واحد فقط يعمل في الصيد.

وتُقدّر كمّية الأسماك المصطادة بواسطة هذه الفئة والمخصصة للاستهلاك البشري بنحو ٥٢٨ طناً، أي ما نسبته ١١ ٪ من مجمل كمية الأسماك المصطادة، في حين أن الاستهلاك السنوي من مادة الفيول يبلغ ٦٤٨٨٤٠ ليتراً أي ١٥ ٪ من إجمالي الفيول المستهلك في الأسطول. وبذلك فإن كمية الأسماك المصطادة لكل ليتر من الوقود تقدّر بنحو ٠,٦ طن.

الجدول رقم (٢) : تقييم الأداء الاقتصادي لفئة الزوارق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك وبطول أقل من ٦ أمتار

المؤشرات	الزوارق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك وبطول أقل من ٦ أمتار
كمية الأسماك السنوية المخصصة للإستهلاك البشري (طن)	٥٢٨
الإستهلاك السنوي للفيول (ليتر)	٦٤٨٨٤٠
كمية الأسماك لكل ليتر من الوقود (طن/ليتر)	٠,٨
الرأسمال المستثمر (١٠٠٠ $)	٢٠٢٢
الإيرادات الإجمالية (١٠٠٠$)	٤٦٣٢
العائد على الاستثمار (٪)	٦٣
الأرباح الصافية (١٠٠٠$)	١٢٠٧
إجمالي القيمة المضافة (١٠٠٠$)	٣١٣٦
عدد الصيادين	٥١٣

عدد الصيادين الذين يعملون بدوام جزئي	٣٥٥
أيام الصيد	٥٤
دخل البحارة ($)	٣٢٦١
المالكون الذين يعملون بالصيد (٪)	٩٤
الصيد كمصدر أساسي للدخل (٪)	٨٢
متوسط عدد أفراد الأسرة	٤
عدد أفراد الأسرة الذين يعملون في الصيد	١

٢- الزوارق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك بطول ٦ متر -١٢ متر

بلغت قيمة الإيرادات المسجّلة لهذه الفئة ١٩,٤ مليون دولار، وهي تمثل حوالي ٧٢ ٪ من مجمل إيرادات الأسطول. أما الأرباح الصافية فقد بلغت قيمتها ٤٤٩٣ مليون دولار، تشكل ٧٠٪ من مجمل أرباح الأسطول. وقد بلغ رأسمال المال المستثمر لهذه الفئة ١٥٧٦٩ مليون دولار، مقابل عائد على الاستثمار ناهز ٤٤ ٪.

شكلت القوى العاملة في هذه الفئة حوالي ٧٢ ٪ من إجمالي صيادي الاسطول، حيث بلغ عدد الصيادين العاملين فيها ٢٣١٢ صياداً، منهم ١١٤٥ صياداً يعملون بداوم جزئي. ويقدّر متوسط دخل الفرد في هذه الفئة بمبلغ ٣١٤٣$ سنوياً مقابل ٢١٧ يوم عمل، أي بمعدل ١٤,٥ دولار لليوم الواحد. ويُعتبر الصيد مصدر الدخل الأساسي لحوالي ٨٠ ٪ من الصيادين العاملين في هذه الفئة. فيما يُقدّر متوسط حجم أسرة الصياد لديها بنحو ٤,٩ أشخاص منهم ١,٢ شخص يعمل في الصيد البحري.

أما بالنسبة لحجم إنتاج هذه الفئة فإن كمية الأسماك المصطادة المخصصة للاستهلاك البشري تُقارب ٢٢١٠ أطنان تُشكل ٤٥ ٪ من مجمل كمية الأسماك المصطادة، في حين تُعتبر هذه الفئة من الصيادين الأكثر استهلاكاً للوقود، حيث يُقدّر استهلاكها السنوي بحوالي ٣٤١٤٢٠٥ ليتر، أي ما نسبته ٧٨ ٪ من إجمالي الفيول المستهلك من قبل الأسطول. وبذلك فإن متوسط كمية الأسماك المصطادة لكل ليتر من الوقود يبلغ ٠,٨ طن.

الجدول رقم (٣) : تقييم الأداء الاقتصادي لشريحة الزوارق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك بطول ٦ أمتار –١٢ متراً.

المؤشرات	الزوارق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك بطول ٦ أمتار –١٢ متراً
كمية الأسماك السنوية المخصصة للإستهلاك البشري (طن)	٢٢١٠
الإستهلاك السنوي للفيول (ليتر)	٣٤١٤٢٠٥
كمية الأسماك لكل ليتر من الوقود (طن/ليتر)	٠,٦
الرأسمال المستثمر (١٠٠٠ $)	١٥٧٦٩
الإيرادات الإجمالية (١٠٠٠$)	١٩٣٩٨
العائد على الاستثمار (٪)	٤٤
الأرباح الصافية (١٠٠٠$)	٤٤٩٣
إجمالي القيمة المضافة (١٠٠٠$)	١٢٨٢٦
عدد الصيادين	٢٣١٢
عدد الصيادين الذين يعملون بدوام جزئي	١١٤٥
أيام الصيد	٢١٧
دخل البحارة ($)	٣١٤٣
المالكون الذين يعملون بالصيد (٪)	٨٧
الصيد كمصدر أساسي للدخل (٪)	٨٠
متوسط عدد أفراد الأسرة	٤,٩
عدد أفراد الأسرة الذين يعملون في الصيد	١,٢

٣– زوارق تحويق بطول ٦ أمتار – ١٢ متراً

بلغت قيمة الإيرادات المسجّلة لهذه الفئة ٢,٩ مليون دولار، تمثل حوالي ١٠ ٪ من مجمل إيرادات الأسطول، في حين أنها حققت أرباحاً صافية بقيمة ٧٥٥ مليون دولار تُمثل ما نسبته ١٢٪ من مجمل أرباح الأسطول. ويُقدّر رأسمال المال المستثمر فيها بمبلغ ٩٢٧ مليون دولار محققة بذلك أعلى عائد على الاستثمار في الأسطول بلغ ٨٣٪ كتعبير عن الإنتاجية المرتفعة لهذه الشريحة.

وتوظّف هذه الفئة حوالي ١٢٪ من القوى العاملة في نشاط الصيد البحري في لبنان، حيث بلغ عدد الصيادين العاملين فيها ٤٠٣ صيادين، منهم ٢ فقط يعملون بداوم جزئي. ويقدّر متوسط دخل الصياد بمبلغ ٢٢١٠ $ سنوياً. وهو أدنى أجر مسجل في الأسطول. ويُعتبر الصيد مصدر دخل أساسي لحوالي ٩٢ ٪ من الصيادين العاملين في هذه الشريحة فيما يقدّر متوسط حجم أسرة الصياد بنحو ٧,١ أشخاص، منهم شخص واحد يعمل في الصيد البحري.

وتُعتبر الطاقة الإنتاجية لهذه الفئة الأكبر مقارنة بالشرائح الأخرى، حيث تُقدّر كميّة الأسماك

المصطادة المخصصة للاستهلاك البشري بحوالي ٢١١٢ طناً، أي ما نسبته ٤٤ ٪ من مجمل كمية الأسماك المصطادة لمجموع الأسطول، في حين أن الاستهلاك السنوي لهذه الفئة من مادة الفيول بلغ ٣٠٦ آلاف و ٨٦٩ ليتراً، أي بما لا يزيد عن ٧ ٪ من إجمالي الفيول المستهلك لمجموع الأسطول. وبذلك تقدر كمية الأسماك المصطادة لكل ليتر من الوقود بما يساوي ٦,٩ طن مقابل عشرة أيام عمل في الصيد. وتدلّ هذه الأرقام على مدى إنتاجية هذه الفئة مقارنة مع الشريحتين السابقتين من حيث الكمية الكبيرة المصطادة والفيول الأقل المستهلك والوقت الأقل.

الجدول رقم (٤) : تقييم الأداء الاقتصادي لفئة زوارق تحويق بطول ٦ متر – ١٢ متر

المؤشرات	زوارق تحويق بطول ٦ أمتار – ١٢ متراً
كمية الأسماك السنوية المخصصة للإستهلاك البشري (طن)	٢١١٢
الإستهلاك السنوي للفيول (ليتر)	٣٠٦٨٦٩
كمية الأسماك لكل ليتر من الوقود (طن/ليتر)	٦,٩
الرأسمال المستثمر (١٠٠٠ $)	٩٢٧
الإيرادات الإجمالية (١٠٠٠$)	٢٩٤٩
العائد على الاستثمار (٪)	٨٣
الأرباح الصافية (١٠٠٠$)	٧٥٥
إجمالي القيمة المضافة (١٠٠٠$)	١٧٣١
عدد الصيادين	٤٠٣
عدد الصيادين الذين يعملون بدوام جزئي	٢
عدد أيام الصيد	١٠
معاش البحارة ($)	٢٢١٠
المالكون الذين يعملون بالصيد (٪)	٨٠
الصيد كمصدر أساسي للدخل (٪)	٩٢
متوسط عدد أفراد الأسرة	٧,١
عدد أفراد الأسرة الذين يعملون بالصيد	٢,١

ثالثاً : ديناميكية سوق المنتجات البحرية

١ – السوق المحلية

يجري بيع ٦٧ ٪ من المنتجات البحرية اللبنانية من خلال قنوات البيع غير المباشرة، والتي تتمثل بمزادات الأسماك (٦٤٪) وتجّار الجملة (٣٪). فيما يتمّ بيع ٢٣ ٪ من الإنتاج من خلال البيع المباشر سواء عبر باعة السمك (١٦٪) أو إلى المستهلك النهائي مباشرة (١٧٪). ويتبقى حوالي ١٠٪ من الإنتاج يتم تصريفه من خلال «أقنية أخرى» تكون في أكثر الحالات متصلة بالاستهلاك الشخصي. يشير

الجدول التالي رقم (٥) إلى آليّات تصريف المنتجات السمكية.

الجدول رقم (٥) : أقنية تسويق المنتجات السمكية في لبنان :

قنوات التصريف	الزوارق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك أقل من ٦ أمتار	الزوارق بمعدات صيد ثانوية مع محرّك ٦ أمتار –١٢ متراً	زوارق تحويق ٦ أمتار – ١٢ متراً	كامل الأسطول
أقنية تسويق المأكولات البحرية (٪)				
مزادات الأسماك	٥١	٦٦	٨٢	٦٤
تجار الجملة	٥	٣	٤	٣
مباشرة إلى بائع السمك	١٥	١٧	١١	١٦
مباشرة إلى سوق التجزئة (المفرق)	١٧	٤	٠	٧
مباشرة إلى المطاعم	٠,٣	٠	٠	٠,٠٥
غيرها	١١	١٠	٣	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عمولة تسويق المأكولات البحرية				
عمولة سوق السمك أو تاجر الجملة (٪ من قيمة المبيع الإجمالي)	٦,٩	٧,٣	٦,٧	٧,١

ومن خلال مقارنة الفئات الثلاث نلاحظ أن زوراق التحويق تبيع ٨٢ ٪ من إنتاجها عبر مزادات الأسماك. ويعود ذلك إلى إنتاجها اليومي الكبير البالغ ٢٠٦,٦ كيلوغرام في اليوم، مقارنة مع ١٠,٢ كيلو غرام يومياً للزوراق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك بطول ٦ أمتار –١٢ متراً، و٩,٨ كيلو غرام يومياً للزوارق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك أقل من ٦ أمتار.

أما الزوارق بمعدّات صيد ثانوية مع محرّك بطول أقل من ٦ أمتار فهي تحتل المرتبة الأولى لناحية توزيع منتجاتها عبر أسواق التجزئة مباشرةً.

وتُعتبر مزادات الأسماك من أهم القنوات لبيع الأسماك حيث يوجد في بيروت سوق مزادكبير يُعدّ مثالياً لتسويق المنتجات السمكية نتيجة موقعه المميّز وسط البلد. ويمكن اعتبار مزادات الأسماك في لبنان السوق الأنسب للصيادين في ظل تفوّق الطلب على العرض، مما يُمكّن الصيادين من البيع بالجملة الأمر الذي يُعتبر أكثرصعوبة في سوق البيع بالتجزئة. ومن ناحية أخرى تؤثر هذه المزادات في تحديد الأسعار في قنوات التسويق الأخرى، فعلىسبيل المثال عندما يحصل صنف من الأسماك على سعر معين في سوق المزاد فإن هذا السعرسيستخدم كسعر مرجعي في قنوات السوق الأخرى، ومن المتعارف عليه أنكل كميات الصيد التي تباع عن طريق المزادات تحصل على أسعار أعلى مقارنة بالبيع المباشر.

٢- السوق الخارجية :

يعتمد لبنان على الاستيراد بنسبة ٧٨ ٪ لتغطية استهلاكه من المأكولات البحرية. والنسبة المتبقية، أي ٢٢ ٪ من هذا الاستهلاك تتم من خلال الانتاج المحلي. مما يسهم في زيادة عجز الميزان التجاري للمنتجات السمكية، حيث تغطي الصادرات في هذا المجال ١,٣ ٪ فقط من قيمة الواردات السمكية. وذلك على الشكل المبيّن في الجدول رقم (٦) أدناه :

الجدول رقم (٦) : إستيراد وتصدير المنتجات البحرية في لبنان عام ٢٠١١

الأنواع	الإستيراد		التصدير	
	القيمة ($١٠٠٠)	الحجم (طن)	القيمة ($١٠٠٠)	الحجم (طن)
الأسماك – الطازجة أو المصنعة	٦٤٨٠٠	١٧٦٠٧	١١٠٤	٨٢
القشريات – الطازجة أو المصنعة	١٦٣٧٠	١٩٢٣	٤٨	٦
الرخويات – الطازجة أو المصنعة	٢٦٧٥	٥٧٠	١٠	٢
المجموع	٨٣٨٤٥	٢٠١٠٠	١١٦٢	٩٠

رابعاً: معدّل استهلاك الفرد في لبنان للمأكولات البحرية

تُقدِّر الدراسة أن معدّل الاستهلاك الفردي السنوي للمأكولات البحرية في لبنان للعام ٢٠١١ بلغ٦,٠٣ كيلوغرام. فمن خلال الجدول رقم (٧) أدناه يتبيّن أن معدّل استهلاك الفرد في لبنان للمنتجات البحرية عام ٢٠٠٩ لا يزيد عن ٤٠٪ من معدّل الاستهلاك الفردي لدول الاتحاد الأوروبي المتوسطية . وبذلك فهو يحتل المرتبة الثانية في دول آسيا المتوسطية بعد الكيان الإسرائيلي. كما أن معدّله أقل بنسبة ٣٥ ٪ من معدّل دول إفريقيا المتوسطية .

الجدول رقم (٧) : معدّل الاستهلاك الفردي السنوي للمأكولات البحرية في بعض دول المتوسط لعام ٢٠٠٩

الدولة	معدّل الاستهلاك الفردي السنوي (كيلوغرام للفرد) – ٢٠٠٩
دول الإتحاد الأوروبي المتوسطية	
إسبانيا	٤٣,٢
فرنسا	٣٣,٨
إيطاليا	٢٥,٠
تركيا	٨,٢
مالطا	٣١,٠
قبرص	٢١,٤

ألبانيا	٢١,١
اليونان	٢٠,٥
كرواتيا	١٨,١
سولوفانيا	١٠,١
دول آسيا المتوسطية	
سوريا	٣,٠
الكيان الإسرائيلي	٢٣,٥
لبنان	٩,٣
دول إفريقيا المتوسطية	
مصر	١٧,٦
تونس	١٢,٠
الجزائر	٤,٩
المغرب	١١,٢
ليبيا	٧,٣
العالم	
دول العالم	١٨,٤

المصدر: الفاو – تم إستخدام بيانات عام ٢٠٠٩ نظراً لعدم توافر بيانات لعام ٢٠١١.

خامساً : تقييم وضع الصيادين الاقتصادي والإجتماعي

إستناداً إلى النتائج أعلاه، يمكن تقسيم الصيادين في لبنان من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية إلى فئتين، كما يلي:

الفئة الأولى : الصيادون المالكون للزورق

وهؤلاء يمثلون حوالي ٤٥ ٪ من الصيادين، ومتوسط دخلهم السنوي يبلغ ٧٤٠٠ دولاراً، منها ٤٤٠٠ دولاراً تُعتبر ربحاً صافياً. وهذا الدخل يقل بنسبة ٢٥ ٪ عن متوسط دخل الفرد السنوي في مختلف القطاعات والبالغ ٩٩٠٤ دولار عام ٢٠١١. وهو ما يجعل الصياد مالك الزورق ضمن فئة الطبقى الوسطى الدنيا. وإذا ما اعتبرنا أن ١,٢ شخص من أفراد أسرة هذا الصياد يشاركونه العمل في المركب فإن الدخل الإجمالي للأسرة حينذاك يصبح ١١٠٠ $ سنوياً.

الفئة الثانية :الصيادون غير المالكين للزورق

تبلغ نسبتهم ٥٥ ٪ من الصيادين، يُقدّر متوسط دخلهم السنوي بمبلغ ٣٠٠٠ دولار اميركي، أي أقل بحوالي ٧٠٪ من متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، لا بل أقل بحوالي ٤٤ ٪ من الحد الأدنى للأجور السنوية في لبنان. مما يضع هؤلاء الصيادين الذين لايملكون زوارق في خانة الطبقة الدنيا.

سادساً : التوصيات

إنطلاقاً من المعطيات المشار إليها، والتي تؤكد الطابع العائلي وفقر قطاع الصيد البحري إلى حد كبير، تُقدّم الدراسة مجموعة توصيات لتحسين ظروف معيشة العاملين في هذا القطاع نوردها فيما يلي :

١- إعطاء صيادي الأسماك الحق بالحصول على التعويضات العائلية والضمان الإجتماعي.

٢- تطوير أسواق المزاد العلني للأسماك في لبنان من أجل تحقيق إيرادات افضل للصيادين.

٣- زيادة مراقبة الجودة المتعلقة بسلامة المأكولات البحرية.

٤- زيادة مداخيل الصيادين من خلال الإجراءات التالية :

- زيادة القيمة المضافة للمنتجات السمكية من خلال تصنيعها وتأمين أسواق التصريف لها.

- زيادة الإنتاجية من خلال تحسين الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وزيادة كفاءة استخدام وسائل الصيد.

- العمل على استخدام أجهزة تجميع الأسماك لزيادة إنتاج الأسماك السطحية. وذلك في مواسم محدّدة من أجل تحويل جهد الصيد من أسماك القاع المستغلة حالياً إلى هذه الأنواع البيلاجية السطحية. لكن هذا يتطلب القيام بالصيد التجريبي لأجهزة تجميع الأسماك لتحديد مدى ملاءمتها في جذب الأسماك السطحية بكميّات جيدة.

٥- استكشاف إمكانية تحويل جزء من الأسطول إلى مناطق صيد جديدة في المياه البحرية البعيدة والعميقة.

٦- تطوير زوارق صيد حرفية حديثة يمكنها تحسين ظروف العمل بالإضافة إلى تسهيل استغلال مناطق الصيد الجديدة.

الفصل الثاني

الزراعة العُضويّة في لبنان

أولاً: التعريف بالزراعة العضوية

تعتمد الزراعة العُضويّة على نظام زراعي يستخدم الموارد الطبيعية البيولوجية في الزراعة بدلاً من الأسمدة الكيماوية والمبيدات وموادّ المكافحة الضارّة بالصحة العامة. كما لا يُسمح فيه باستخدام السلالات والكائنات المعدّلة جينياً، والإشعاع المؤيّن والموادّ الحافظة في مختلف عمليات التصنيع والإعداد أو التعليب، مما يحفظ المواد الغذائية و يوصلها إلى المستهلك بحالتها الطبيعية.

إن الزراعة العضوية "Organic Agriculture" نمط من الإنتاج الغذائي يعتمد النظام الأيكولوجي الطبيعي، ويعطي منتجات عضوية تحتوي على العديد من الڤيتامينات والمعادن، بالإضافة إلى المواد المضادة للأكسدة التي تساعد على محاربة السرطان، فضلاً عن الأحماض الدهنية الضرورية للجسم. فالهدف الرئيسي من الإنتاج العضوي هو التخفيف قدر الإمكان من الضرر الذي يصيب البيئة بمن فيها الإنسان.

لهذا، تحاول وزارة الزراعة، ضمن الإمكانات المتاحة، منح التسهيلات المشجّعة للمستثمرين لدفعهم باتجاه اعتماد هذا النوع من الزراعة، كنظام زراعي متكامل يخضع لتشريع وطني حديث.

والزراعة العضوية مصطلح يشير إلى عملية متعددة الخطوات تبدأ من لحظة بذر الحبوب وتنتهي بتسويق المنتج حيث تخضع هذه الخطوات إلى مقاييس وطنية ودولية معيارية. وبالإجمال، يتكوّن الإنتاج الزراعي من ثلاثة أنواع مفصّلة على الشكل المبّين أدناه :

المنتج العضوي	المنتج التقليدي	المنتج البلدي
هو المنتج الذي يتم إنتاجه في تربة خالية من المدخلات المصنّعة أو الهرمونات أو البذور المعدّلة وراثياً وذلك لمدة ٣ سنوات على الأقل، وهو يخلو من أي ترسّبات من المبيدات أو الأسمدة الكيميائية أو الاصطناعية.	هو المنتج الذي يتم إنتاجه باستخدام مبيدات وأسمدة مرخّصة وفقاً لشروط تراعي الصحة العامة. وبإمكانه أن يحتوي ترسبات كيميائية لكنها لا تشكل خطراً على صحة المستهلك إذا ما تم استخدامها بالكمية المصرّح عنها.	هو المنتج الذي يطلق عليه صاحبه هذا الاسم وليس له أي شروط محددة أو معترف بها من قِبل أي جهة رسمية أو مؤسساتية خاصة.

ثانياً : التطور التاريخي للزراعة العضوية في لبنان

السنة	الأحداث
١٩٩٠	بداية الحديث عن الزراعة العضوية
١٩٩٣	بداية انتشار الزراعة العضوية، وإنما على نطاق ضيّق.
١٩٩٧	الجمعيات الأهلية تصدر إرشادات حول الزراعة العضوية. وأبرز هذه الجمعيات جمعية الخط الأخضر.
٢٠٠٠	بدء إطلاق مشاريع إرشادية حول المكافحة المتكاملة للآفات والزراعة العضوية
٢٠٠١	ظهور الإنتاج الزراعي العضوي في مزرعة صغيرة في الجنوب اللبناني. – وصول أول دفعة من المهندسين الزراعيين المتخصصين حول الموضوع.
٢٠٠٢	بدء التسويق لما سمّي السلّة الصحية
٢٠٠٣	وضعت مؤسسة المواصفات والمقاييس (ليبنور) مواصفات الزراعة العضوية، لكنها لم تكن ملزمة لحين صدور القانون المنظم
٢٠٠٤	تأسيس أول شركة لمراقبة الزراعة العضوية والمصادقة عليها
٢٠٠٥	بدء التحضيرات لإعداد قانون للزراعة العضوية لم ير النور حتى اليوم
٢٠٠٧	إدخال مواد خاصة بالزراعة العضوية ضمن مناهج التعليم الجامعي
٢٠١٠	ادخال الزراعة العضوية ضمن إستراتيجية وزارة الزراعة
٢٠١٢	أصدرت وزارة الزراعة قراراً تنظيمياً يجعل تطبيق المواصفة العضوية للزراعة العضوية تطبيقاً إلزامياً وحدّد أن وزارة الزراعة هي السلطة المختصة. وصدر القرار بنفس صيغة مشروع القانون المعدّ والذي يُنتظر أن يُقرّ من قبل مجلس النواب. كما أعدّت وزارة الزراعة قراراً ثانياً حَول تنظيم السجلّ الوطني للزراعة العضوية وآليّة تطبيق القرار الأول. وعندما يصدر القانون يحل تلقائياً محل القرار.

ثالثاً : تنظيم ومراقبة قطاع الزراعة العضوية في لبنان

يُعتبر تنظيم قطاع الزراعة العضوية في لبنان من مسؤولية وزارة الزراعة، والتي تتشارك مع وزارة الصناعة في المسؤولية عن صلاحية ومطابقة المنتج العضوي في المزرعة، إضافة إلى مطابقته بعد تصنيعه من قبل وزارة الصناعة أيضاً. وفي هذا السياق تقوم وزارة الاقتصاد بالتأكد من مطابقته قبل عرضه للمستهلك في الأسواق. ثم تقوم مديرية حماية المستهلك بدورها بعد ذلك في مراقبة هذه المنتجات في الأسواق، حيث تأخذ عيّنات عشوائية بغرض تحليلها في المختبرات المعتمدة للتأكد من مطابقتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين بالتنسيق مع المؤسسة المراقِبة.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون الزراعة العضوية في لبنان المعد منذ سنوات لا يزال قيد الدراسة ولم يقر حتى تاريخه.

٣-١ مؤسسات التصنيف والترخيص

لايستطيع أي مزارع أن يزعم أن محاصيله عضوية دون أن يتم اختبار التربة ومراقبة وتنظيم عملية الزراعة كلها للتثبت من تلك المزاعم. ولهذه الغاية يوجد عادة هيئات تصديق مستقلة وظيفتها منح المنتجين شهادة رسمية تؤكد سلامة منتجاتهم العضوية. وفي لبنان، تمت الموافقة على مؤسستين لتولي هذه المهمة، هما IMC وLibanCert. حيث تقوم هاتين المؤسستين بتفقد التربة، والمياه المستخدمة للري، ومواد التعبئة والتغليف، ومنتجات التنظيف، وأخذ عينات عشوائية من المنتجات النهائية لفحصها في المختبرات. وعلى ضوء ذلك تمنح المؤسستان شهاداتها للمزارعين (الإنتاج النباتي أو الحيواني)، والمصنعين، و مربي النحل، والمنتوجات والمحاصيل البرية، ومراكز التعبئة، والمصدرين والمستوردين، والمطاعم، والمراكز السياحية.

وفيما يلي عرض للمؤسسات اللبنانية التي حصلت على شهادات ترخيص بمزاولة الزراعة العضوية ونشاطاتها:

إسم المشغل	فئة المشغل : إنتاج نباتي (١) إنتاج حيواني (٢) مصنع (٣) مسوق (٤) مستورد (٥)	عضوي (١) قيد التحول (٢)	إسم جهاز الرقابة و/ أو إصدار الشهادات
Biomass s.a.l	١;٢;٣;٤;٥	١	IMC
Biomass Dairy Products s.a.l	٣;٤	١	IMC
Jouzourna	٣	١	IMC

Hassan Istatiyyah (organic choice)	٣;٢;١	١	IMC
Assaf Biogarden	١	١	LibanCert
ABS Group s.a.r.l	٣;١	١	IMC
Julie's Garden	٤;١	١	IMC
Batroun Mountains	٣;١	١	IMC
Ghassan Chedid Farm	١	١	IMC
Adonis Valley	٣;١	١	IMC
Hael Al Rayess	٣;١	١	LibanCert
Domaine Fares	١	١	LibanCert
AL Rabii Organic Farm	٤;٣;١	١	LibanCert
Kamel Farms	١	١	LibanCert
Chateau Sanctus	٣;١	١	IMC
Bassatin Baanoub	٣;١	١	IMC
Zina Fine Herbs	١	١	IMC
La Boulangère bio	٣	١	IMC
Dib Azzi Farm	١	٢	IMC

المصدر: وزارة الزراعة

رابعاً : حجم ومكانة الزراعة العضوية في لبنان

١ – مساحة الزراعة العضوية:

إن حصة الزراعة العضوية من مجمل المساحات المزروعة في لبنان آخذة في الزيادة، حيث بلغت المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة عضوياً بحسب الفاو ٣٣٠٠ هكتار عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٨٨٠ هكتاراً عام ٢٠٠٤. وقد ارتفعت نسبة مساحة الأراضي الزراعية العضوية من إجمالي المساحات الزراعية من ٠,١ ٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٠,٥ ٪ عام ٢٠١١. وتتوقّع منظمة العمل الدولية[١] ارتفاع عدد المزارعين العاملين في الزراعة العضوية بنسبة ١٣٠ ٪ عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٦٠٠ عامل في مجال زراعة وتجهيز وتوضيب وتجارة المنتجات العضوية.

٢ – المنتجات اللبنانية العضوية:

يُنتج لبنان تشكيلة واسعة من المنتجات العضوية الطازجة أو المصنّعة محلّياً تشكّل الخضار والفواكه والزيتون النسبة الأكبر منها. وهي موزّعة بحسب الرسم البياني التالي:

١ – منظمة العمل الدولية، «تقييم الوظائف الخضراء في لبنان»، ٢٠١١.

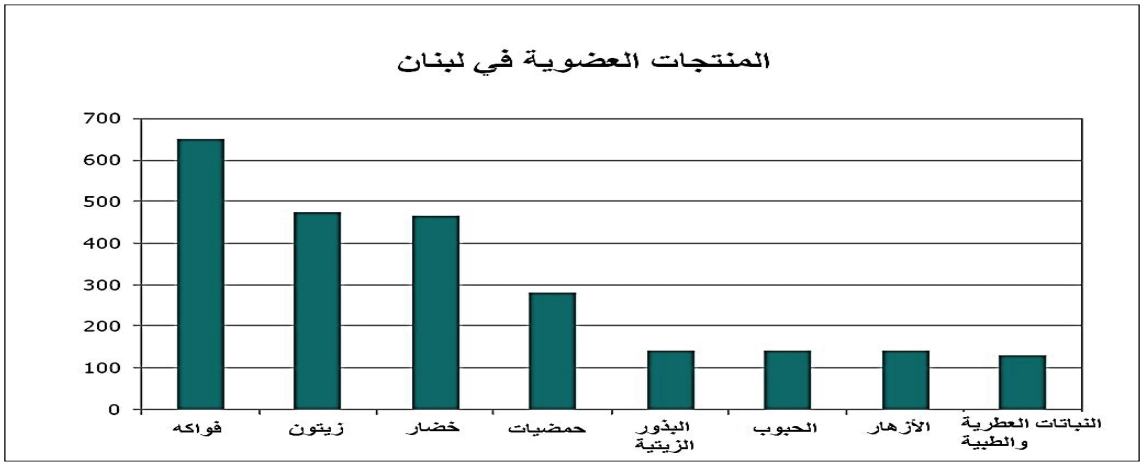

المصدر: ANIMA Investment Report , Business Opportunities in the Mediterranean, " Focus on Agri-food in Lebanon",2013

ولا يزال هناك العديد من المنتجات العضوية التي يصعب إنتاجها في لبنان مما يُحتم استيرادها من الخارج كاللحم والدجاج. كما أن لبنان يفتقر إلى المنتجات العضوية التجميلية التي باتت موجودة في أغلب دول العالم.

٣- دوافع شراء المستهلك اللبناني لمنتجات الزراعة العضوية في لبنان:

وأشارت دراسة إحصائية[٢] حول دوافع شراء الأغذية العضوية في لبنان إلى أن نوع الجنس البشري يعتبر عاملاً مؤثراً في تحديد حجم استهلاك الأغذية العضوية بحيث أن فئة الإناث هي الأكثر استهلاكا للأغذية العضوية.

ويمكن تلخيص الدوافع الرئيسية وراء شراء المنتجات العضوية [٣] كما يلي :

- الحفاظ على الصحة والوزن والمظهر.
- إعتبارات بيئية.
- المغتربون الذين اعتادوا تناول هذه المنتجات في بلاد الاغتراب.
- الأجانب الذين يعيشون في لبنان.
- الناس الفضوليون الذين يحبّون تجربة الأشياء الجديدة.

2- FAO , Hayek,Jamal & Charbaji, Abdulrazzak , "Motives For Buying Organic Food In Lebanon",2002.

3- CIHEAM , "Toward an organic Lebanon" ,Cahiers Options Méditerranéennes, n: 61,pages :169-177 ,2003

٤- الدوافع التي تدفع المزارع لزراعة المزروعات العضوية بدلاً عن المنتجات التقليدية[٤]:

- زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.
- تحقيق إيرادات أكبر نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات العضوية مقارنة بالتقليدية.
- سهولة اعتماد صغار المزارعين أساليب الزراعة العضوية وذلك بسبب تشابهها إلى حدّ ما مع أساليبهم الزراعية والبيئية المعتادة سابقاً وعلاقتهم الفريدة بالأرض. كما أنها تجنّبهم استخدام الموادّ الكيماوية التي تُعتبر غالية الثمن بالنسبة إليهم.
- المحافظة على صحة العائلة.
- المحافظة على البيئة.
- الدخول إلى أسواق جديدة حيث إن المنتجات الزراعية العضوية قادرة على دخول الأسواق العالمية.

خامساً: تحدّيات الزراعة العضوية في لبنان

يواجه قطاع الزراعة العضوية في لبنان تحدّيات عديدة في مراحل تطوره المبكرة حيث يمر تطور هذا القطاع عادة بثلاث مراحل هي: البدء والنموّ والنضوج، بحسب ما هو مبيّن في الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني رقم (١) : تقييم تطوّر قطاع الزراعة العضوية في لبنان

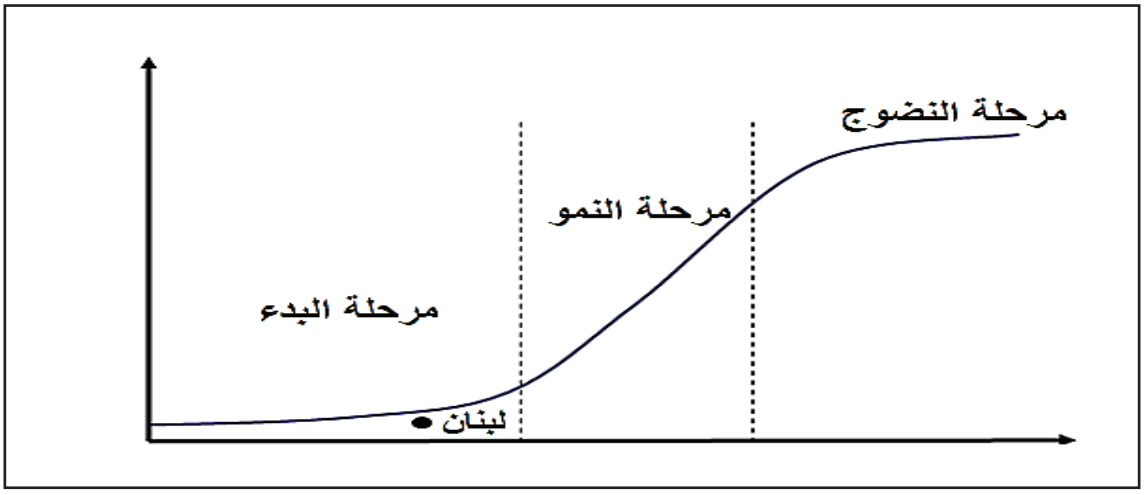

المصدر: BioMass, "Organic Agriculture in Lebanon and Market Opportunities", 2010

٤- BTEICH, MARIE ,"Options to Develop Organic Agriculture in Lebanon",2004 / IFAD, "The Adoption of Organic Agriculture Among Small Farmers in Latin America and the Caribbean" ,2003.

ومن أبرز التحدّيات التي تواجه هذا القطاع هي[٥] :

١- صِغر حجمه مقارنة بالقطاع الزراعي التقليدي. فهو يمثل ٠,٥ ٪ فقط من نسبة الأراضي المزروعة.

٢- يتميّز لبنان بصغر حيازته الزراعية الأمر الذي يعيق الاستفادة من اقتصاد الحجم.

٣- إرتفاع كلفة النقل بسبب تمركز الأسواق في العاصمة.

٤- تحوّله إلى مُنتَج نخبوي بسبب أسعاره المرتفعة حيث لا يقدّر على شرائه سوى الميسورين.

٥- إرتفاع أسعار المدخلات الزراعية المختصة بالزراعات العضوية كالبذور والأسمدة العضوية.

٦- ضعف السوق المحلية في ظل غياب آليّات التسويق المناسبة للمنتجات العضوية.

٧- الافتقار إلى خطة توجيهية إعلانية وإعلامية وطنية لترويج الزراعة العضوية.

٨- عدم وجود هيئات فاعلة لتوحيد جهود العاملين في قطاع الزراعة العضوية.

٩-غياب البحث العلمي والإرشاد الزراعي المناسبين لهذا القطاع.

١٠- قلّة الثقة بمصداقية المنتجات العضوية.

١١- قلّة وعي المستهلك اللبناني بأهمية الزراعة العضوية وفوائدها على البيئة والإنسان.

١٢- ضعف الاستثمار في قطاع الزراعة العضوية.

١٣- انخفاض الإنتاجية.

١٤- عدم تشجيع وحماية المنتجات العضوية المحلية في مواجهة المنتجات المستوردة.

سادساً: الفُرص المتاحة أمام هذا القطاع في لبنان

١- التصنيع الغذائي العضوي :

يُعتبر التصنيع الغذائي من أهمّ ركائز القطاع الصناعي في لبنان بحيث يشكّل التصنيع الغذائي حوالي ٣٢,١ ٪ من مجمل الصناعات اللبنانية[٦] وحوالي ٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أنه يوظّف حوالي ٢٤,٩٪ من القوة العاملة الصناعية. وتشكّل شركات التصنيع الغذائي ١٨,٢ ٪ من مُجمل الشركات الصناعية. وبالتالي فإن التصنيع الغذائي العضوي بإمكانه أن يضيف ميزة تنافسية إلى القطاع الزراعي العضوي في لبنان ويساهم في خلق فُسحة له في السوق العالمية.

٥- وزارة الزراعة، استراتيجية قطاع الإنتاج العضوي، ٢٠١٢.

٦- IDAL, "Agro-Food Factbook",2013.

ويعتمد التصنيع الغذائي العضوي بالدرجة الأولى على منتجات عضوية من موادّ خام عالية الجودة ومن مصادر طبيعية. وعادة ما تكون جميع مراحل العمل مضبوطة بدءاً من المزرعة مروراً بالتصنيع وتغليف المنتج العضوي والتسويق وصولاً للاستهلاك النهائي.

ويتيح التنوّع المناخي في لبنان إنتاج محاصيل عضوية متنوّعة يقوم بتصديرها إلى الخارج وبالأخص إلى الدول العربية التي تفتقد عادة مثل هذا التنوّع المناخي .

٢- أسواق ومعارض المنتجات العضوية

تقوم فكرة الأسواق على مساعدة صغار المنتجين في جميع المناطق اللبنانية وتمكينهم من عرض منتجاتهم العضوية في المدينة، حيث يوجد الطلب والقدرة الشرائية والاتصال مباشرة بالمستهلك مما يحدّ من دور الوسطاء الجشعين.

ومن الأسواق المعروفة محلياً في هذا المجال «سوق الطيّب». وهو سوق أسبوعي يُقام في وسط بيروت، ويختص بتسويق الخضار والفاكهة المنتجة في الريف اللبناني ومن ضمنها المنتجات العضوية. كما أنه يتميّز بوجود مطعم صغير يُسمّى «طاولة سوق الطيّب» يختص بتقديم وجبات الطعام التقليدية اللبنانية المصنوعة من المنتجات العضوية المصادق عليها، وبالتالي فإنه يُعتبر سوقاً مستهدفاً من قِبل المزارعين كما بإمكانه أن يشكّل دافعاً قوياً لدى المستهلكين من أجل تغيير عاداتهم الغذائية.

ومن جهة أخرى يشكل "معرض أرضي" السنوي الذي تنظمه مؤسسة جهاد البناء في ضاحية بيروت قناة أخرى من قنوات تسويق المنتجات العضوية (كالحبوب والمربّيات والمخلّلات) وبالتالي فهو يساعد في تعزيز قدرة المزارعين في هذا القطاع. ويوضح دليل الزوّار في «معرض أرضي» تصاعد عدد زوّار المعرض سنوياً حيث ارتفع هذا العدد من ١٥٠٠٠٠ زائر عام ٢٠٠٧ إلى ٢٧٥٠٠٠ زائر عام ٢٠٠٩. مما يدلّ على جاذبية هذا النوع من المعارض للمستهلكين اللبنانين.

واستناداً إلى ما سبق، يرمي «سوق الطيب» و«معرض أرضي» إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- تنمية قدرات اليد العاملة اللبنانية الزراعية وجعلها متمرّسة في الزراعات العضوية.

٢- إظهار واجهة لبنان الثقافية والبيئية وتعزيز ثقافة الانتماء إلى الأرض.

٣- إيجاد فرصة التواصل بين المنتج والمستهلك دون أي وسيط.

٤- تطوير عملية الإنتاج بما يتناسب مع حاجات المستهلكين.

٥- إيجاد فرصة للتعاونيات الزراعية العضوية وصغار المنتجين والمزارعين لتسويق إنتاجهم.

الفصل الثالث

مؤشرات الحكم الرشيد وأثرها على النموّ الاقتصادي في لبنان

أولاً : مفهوم الحُكم الرشيد

يُعرَّف الحُكم الرشيد بأنه نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الأمّة، حيث تُعتبر السلطة وظيفة في الخدمة العامة، واختباراً لإثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق متطلبات الشعوب وحاجاتها على أسس عادلة. وهو آليّة تقود إلى دمج المجتمع المتعدد في السلطة والحكم والمشاركة، المنبثقة بدورها عن الشرعية الشعبية. ويقوم الحكم الرشيد على أُسس من أهمّها: المشاركة وسيادة القانون والشفافية والمُساءلة، التي ترتبط جميعها بممارسة الشعوب للحريات العامة وتؤدّي إلى تعزيز التنمية البشرية وتدعيم الممارسات الديموقراطية و تحسين فعالية المؤسسات و تحقيق سيادة دولة القانون.

ثانياً : مؤشرات الحكم الرشيد

عملت المؤسّسات الدولية ومنها البنك الدولي على تحديد ستة مؤشرات لتحقيق الحكم الرشيد، وهي :

إبداء الرأي والمساءلة Voice and Accountability

الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence

الفاعلية الحكومية Government Effectiveness

سيادة القانون Rule of Law

نوعية الأُطر التنظيمية Regulatory Quality

مكافحة الفساد Control of Corruption

تحليل مؤشرات إدارة الحكم في لبنان :

يقوم البنك الدولي بقياس إدارة الحكم في بلد ما من خلال تقييم المؤشرات الستة الآنفة الذكر، وذلك بإعطاء كل مؤشر درجة تتراوح بين (٢,٥ + و ٢,٥−). وتمثل الدرجة السالبة باتجاه ٢,٥ − أسوأ الحالات، فيما تمثل الدرجات الموجبة بإتجاه ٢,٥ أفضل الحالات في تطبيق الحكم الرشيد. وهذه المؤشرات تطورت في لبنان خلال الفترة ٢٠٠٦−٢٠١٢ على الشكل المبيّن في الجدول رقم (١) أدناه.

الجدول رقم (١) :مؤشّرات الحكم الرشيد في لبنان

السنة	إبداء الرأي والمساءلة	الإستقرار السياسي وغياب العنف	الفعالية الحكومية	نوعية الأُطر التنظيمية	سيادة القانون	مكافحة الفساد
٢٠٠٦	-٠,٤١	-١,٨٣	-٠,٣٢	-٠,١٩	-٠,٦٣	-٠,٩٤
٢٠٠٧	-٠,٥٠	-٢,١٣	-٠,٣٤	-٠,٢٤	-٠,٧١	-٠,٨٩
٢٠٠٨	-٠,٤٦	-١,٩	-٠,٤١	-٠,٢٤	-٠,٦٨	-٠,٨٤
٢٠٠٩	-٠,٣٨	-١,٥٨	-٠,٤٩	-٠,٠٣	-٠,٦٩	-٠,٨٣
٢٠١٠	-٠,٣٥	-١,٦٣	-٠,٢٨	٠,٠٨	-٠,٦٩	-٠,٨٦
٢٠١١	-٠,٤٢	-١,٥٦	-٠,٢٦	-٠,٠٤	-٠,٦٦	-٠,٨٩
٢٠١٢	-٠,٤٢	-١,٦٥	-٠,٣٤	-٠,١٢	-٠,٧٥	-٠,٨٧

المصدر: البنك الدولي http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

ويتضح من الجدول رقم (١) أن جميع المؤشرات على مدار السنوات السبع كانت سلبية. مما يدلّ على تدهور أوضاع الحكم الرشيد في لبنان وبلوغ الدولة مراحل متقدمة من الانحلال. ولعل مؤشّر الاستقرار السياسي لجميع السنوات هو الأسوأ بالنسبة للمؤشرات الأخرى، إذ يمثل المرتبة الأولى في التدهور. ويلي ذلك مؤشر مكافحة الفساد. أما المؤشرات الأخرى كإبداء الرأي والمساءلة ومؤشر الفعالية الحكومية وسيادة القانون فلم يطرأ عليها أي تحسّن بل استمرت دون المستوى المطلوب. أما مؤشر نوعية الأطر التنظيمية فربما يمكن اعتباره الأقل رداءة مقارنة بباقي المؤشرات. ففي العام ٢٠١٠ حصل هذا المؤشر على درجة موجبة قدرها ٠,٠٨ لكنه عاد وتراجع في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ .

ثالثاً : أثر الحكم الرشيد على النمو الإقتصادي

يمكن تتبع أثر الحكم الرشيد على النموّ الاقتصادي من خلال العلاقة بين مختلف مؤشرات هذا الحكم وسلسلة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى على الشكل التالي:

١- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence)

تُقدّر بعض الدراسات[٧] متوسط التكلفة الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة ما بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بما نسبته ٥ ٪ من الناتج المحلي. حيث تراوحت نسبة هذه الخسائر بين ٣,٧٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥، و٦,٩ ٪ لعام ٢٠٠٦، و ٦,٢٨ ٪ لعام ٢٠٠٧.

٧- Salti, Nisreen ,'' *The Economic Cost of Political Instability*", 2012.

وتعتبر هذه الدراسات أن اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ وعدوان تموز في عام ٢٠٠٦ هما الحدثان الأكثر ضرراً على الاقتصاد اللبناني.

وهي تستعرض كذلك سلسلة من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالبناء، والتمويل، و الودائع المصرفية، والمخاطر السيادية، والتجارة، وتدفّق الوافدين إلى مطار بيروت الدولي، ومؤشرات ثقة المستهلك من أجل تحليل الأثر الاقتصادي لعدم الاستقرار السياسي في الفترة ذاتها.

ومن جهة أخرى فإن عدم الاستقرار السياسي يُعتبر من أبرز المؤشرات التي تؤثر سلباً على تصنيف لبنان السيادي. فبحسب مؤسسة موديز الدولية (Moody's) [٨] فإن العامل يؤثر في عملية التصنيف هو مدى حساسية الاقتصاد اللبناني لأي حدث داخلي او خارجي ،موضحة أن لبنان يتأثر بشكل كبير جداً بالأحداث السياسية والأمنية. كما يساهم عدم الاستقرار السياسي في تقويض سلطة وقدرة مؤسسات الدولة على المضيّ قُدماً في عمليات الإصلاح ويعطّل سُبل الحل لأي مشكلة تعترض لبنان. وتعتبر مؤسسة فيتش[٩] أن عدم الاستقرار السياسي يأتي في طليعة نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني. وانطلاقاً من ذلك ونتيجة للتوتّرات السياسية التي تعصف بالمنطقة ناهيك عن أزمة الفراغ الحكومي والانتخابات فقد غيّرت المؤسستان تصنيفها للبنان من مستقر إلى سالب، مما يُنذر برفع الفوائد الذي يفاقم الدين العام.

٢- مؤشر إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability)**:**

إن مفهوم المساءلة يدور حول حق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال المسؤولين فيما يتعلق بإدارة مصالحهم، ومطالبتهم بتقديم التوضيحات اللازمة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وواجباتهم في إدارة مواردهم، وكيفية تعامل المسؤولين مع الانتقادات التي توجّه إليهم وقبول المسؤولية عن الفشل أوعدم الكفاءة أو الخداع أو الغش، وذلك من أجل التأكد من مطابقة أعمال هؤلاء المسؤولين مع أسس الديمقراطية والعدل والمساواة ومدى اتفاق أعمالهم مع القوانين وصولاً لتطبيق مضمون النزاهة كي يكتسب هؤلاء المسؤولون الشرعية والدعم المقدّم من المواطنين بما يضمن استمرارهم في أعمالهم وتمتّعهم بحقوقهم.

وفيما يخصّ لبنان، يمكن تقييم الوضع باستخدام «مؤشر الموازنة المفتوحة» الذي طوّرته منظمة «شراكة الموازنة الدولية»، وهي منظمة دولية لا تبغي الربح مقرها واشنطن. ويعتمد هذا المؤشّر معدّلات تتراوح بين صفر في المئة تعبيراً عن انعدام الشفافية، و ١٠٠٪ تعبيراً عن شفافية مطلقة في عملية الموازنة.

٨- Moody's Investors Service , Credit Analysis , June 2013.

٩- Fitch Rating, Lebanon Full Rating Report , July 2013.

وقد جرى تقسيم الدول إلى خمس فئات بناء على مدى توافر المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة، وتوقيت إصداراها وشموليتها وذلك بحسب الجدول التالي:

واستناداً إلى هذا المؤشر يتضح بحسب الجدول رقم (٢) أدناه أن الحكومة اللبنانية تمدّ مواطنيها بالحدّ الأدنى من المعلومات عن الموازنة العامة والأنشطة الجارية على مدار السنة المالية. ممايشكل تحدّياً للمواطنين في حال أرادوا محاسبة الحكومة على إدارتها للمال العام.

الجدول رقم (٢) : تقييم لبنان من خلال مسوح منظمة «شراكة الموازنة الدولية»

مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠٠٨	مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٠	مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٢
٣٢	٣٢	٣٣

المصدر : منظمة شراكة الموازنة الدولية – تقرير مؤشر الموازنة المفتوحة ٢٠١٢.

وفيما خص تقييم المنظمة للرقابة على تنفيذ الموازنة، فإن الجدول رقم (٣) أدناه يوضح الأمر على الشكل التالي:

الجدول رقم (٣): تقييم منظمة شراكة الموازنة الدولية للمؤسسات الرقابية المشرفة على الموازنة العامة

المؤسسة	فعالية الدور	أسباب ضعف الفعالية
المجلس النيابي	ضعيف	– لا يتمتع بصلاحيات إجراء تغييرات على الموازنة خلال سنة الموازنة. – لا يتمتع بالوقت الكافي لمناقشة الموازنة ثم المصادقة عليها. – لا يسمح النظام الداخلي للبرلمان بجلسات مناقشة عامة. – لا يقوم البرلمان بمراجعة دقيقة لتقارير ديوان المحاسبة.
ديوان المحاسبة	ضعيف	– لا يقوم ديوان المحاسبة بالتدقيق في جميع سجلات المؤسسات والإدارات العامة. – لا يتمتع ديوان المحاسبة بالموارد اللازمة لإجراء عمليات التدقيق. – لا يصدر ديوان المحاسبة حالياً تقريراً نهائياً يبين الإنفاق العام الحاصل. – لا يقيم ديوان المحاسبة قنوات للتواصل مع المواطنين. – لا يقدم ديوان المحاسبة تقارير تشير إلى الخطوات التي تتخذها السلطة التنفيذية على عاتقها من أجل معالجة التوصيات التي يقدمها الديوان.

المصدر : منظمة شراكة الموازنة الدولية – تقرير مؤشر الموازنة المفتوحة ٢٠١٢ / الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية،» شرح موجز لمنهجية ونتيجة مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٠»، ٢٠١٠.

٣- مؤشر مكافحة الفساد Control of Corruption:

يُعتبر مؤشر مدركات الفساد أحد أبرز المؤشرات العالمية لتقييم الفساد. وهو يصدر سنوياً منذ العام ١٩٩٥عن مؤسسة الشفافية الدولية ويُرمز له اختصاراً بـ(Corruption Perceptions Index CPI). وتُعرِّف المنظمة الفساد بانه إساءة استغلال السلطة من أجل المصلحة الشخصية.

ويُظهر الرسم البياني أدناه تطور مرتبة لبنان تاريخياً وفق مؤشر مدركات الفساد، حيث يتضح

انتشار الفساد على نطاق واسع في لبنان خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٢، وبالتالي تراجع مرتبته من ٨٣ من أصل ١٥٨ في بداية الفترة إلى ١٢٨ من أصل ١٧٤ في نهاية الفترة.

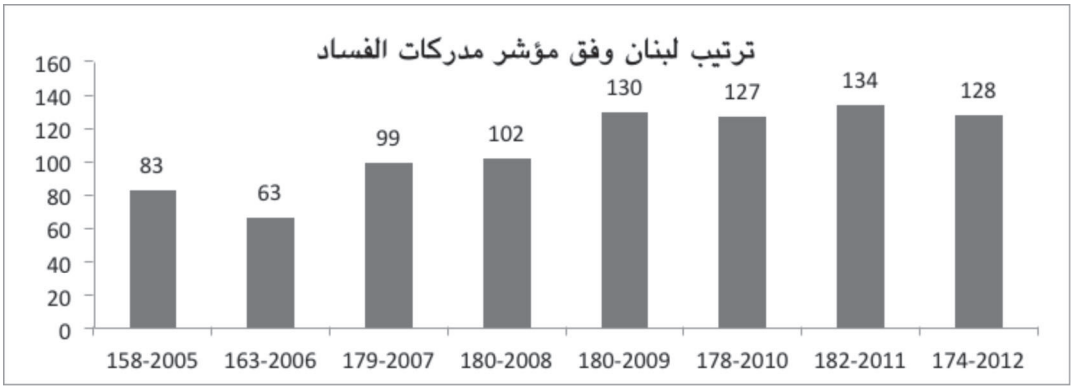

المصدر : مؤسسة الشفافية الدولية /http://www.transparency.org/research/cpi

وبحسب الجدول رقم (٥) أدناه يتضح اتساع فجوة الفساد في لبنان. فقيمة المؤشر تتراوح بين الصفر حيث الحد الأقصى للفساد وعشرة حيث الفساد في أدنى حدوده. وبما أن لبنان حاز قيمة ٣ في هذا المؤشر، أي ما دون المعدّل، فذلك يعني أنه ما زال أقرب كثيراً إلى انتشار الفساد منه إلى عدمه. وإذا قارنا مرتبة وقيمة مؤشر مدركات الفساد في لبنان لعام ٢٠١٢ مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا بحسب الجدول المذكور نجد أن لبنان هو الأعلى فساداً تليه مصر بنسبة أقل فتونس ثم الكويت وأفضلهم الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٢٧.

ويبقى القاسم المشترك بين جميع هذه الدول هو تفشي الفساد بصورة مطّردة خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٢ باستثناء الإمارات العربية التي تحسّنت مرتبتها من ٣٥ إلى ٢٧ خلال الفترة المذكورة.

الجدول رقم (٥): مرتبة لبنان وقيمة مؤشر مدركات الفساد مقارنة ببعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا

السنة	لبنان		الإمارات العربية المتحدة		مصر		تونس		الكويت		الأردن		الكيان الإسرائيلي	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
٢٠٠٨	١٠٢	٣	٣٥	٥,٩	١١٥	٢,٨	٦٢	٤,٤	٦٥	٤,٣	٤٧	٥,١	٣٣	٦
٢٠٠٩	١٣٠	٢,٥	٣٠	٦,٥	١١١	٢,٨	٦٥	٤,٢	٦٦	٤,١	٤٩	٥	٣٢	٦,١
٢٠١٠	١٢٧	٢,٥	٢٨	٦,٣	٩٨	٣,١	٥٩	٤,٣	٥٤	٤,٥	٥٠	٤,٧	٣٠	٦,١
٢٠١١	١٣٤	٢,٥	٢٨	٦,٨	١١٢	٢,٩	٧٣	٣,٨	٥٤	٤,٦	٥٦	٤,٥	٣٦	٥,٨
٢٠١٢	١٢٨	٣	٢٧	٦,٨	١١٨	٣,٢	٧٥	٤,١	٦٦	٤,٤	٥٨	٤,٨	٣٩	٦

المصدر : مؤسسة الشفافية الدولية /http://www.transparency.org/research/cpi

٣-١ بعض الأسباب الرئيسية لتفشي الفساد في لبنان[١٠]:

٣-١-١- فقدان الثقة بمؤسسات الدولة

عدم الثقة التاريخية بأجهزة الدولة ومؤسّساتها نتيجة نفوذ وتدخّلات الزعامات الدينية والحزبية مما يقوّض شرعية الدولة. فمع فقدان الثقة بالحكومة ومؤسساتها وبالقانون والمسارات القضائية السليمة تأتي الرشوة والاستزلام وأشكال أخرى من الفساد كنتيجة طبيعية لفقدان الثقة.

٣-١-٢- الطائفية

إعتماد الطائفية في تقاسم السلطة الأمر الذي تكرّس في اتفاق الطائف سنة ١٩٩٠ واتفاق الدوحة سنة ٢٠٠٨. وقد ساهم هذا الأمر في تعاظم تنافس الجماعات الطائفية على موارد الدولة وإقامة شبكات زبائنية، حيث باتت تُروّج النُخب لمصالح جماعاتها وتعمل على حمايتها إلى حد إضعاف السلطات الرقابية وتقويض سلطتها، مما سهّل انتشار الفساد بأشكاله المتنوّعة في الدولة.

٣-١-٣- ضعف الآليّات الوطنية لمكافحة الفساد

بالرغم من مصادقة لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٨، فإنه ما زال يفتقر إلى استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. فالمحاولات في هذا المجال بقيت مقتصرة على مبادرات فردية لبعض النواب من دون التوصل إلى خطة موحّدة لمكافحة الفساد على المستوى الوطني.

٣-١-٤- غياب آليات الإبلاغ

إن غياب مثل هذه الآليّات يشكل عقبة حقيقية أمام التصدي لمشكلة الفساد بفعالية. فهذه الآليات تمكّن الشهود من الإبلاغ عن الفساد وغيره من أشكال الممارسات السيّئة دون الخوف من الانتقام. إلا أن لبنان يفتقر إلى تشريع أساسي في هذا المضمار يحمي كاشفي الفساد.

٣-١-٥- الحق في الوصول إلى المعلومات

يُعتبر الوصول إلى المعلومات حقاً طبيعياً لأي إنسان. إلا أن لبنان يفتقر إلى قانون يضمن للمواطنين حصولهم على المعلومات. وبحسب دراسة أجراها «مركز قرطاج» بالتعاون مع «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية « فإن الإفتقار إلى المعلومات يعيق الحياة الشخصية والعائلية بالإضافة إلى الحياة المهنية والأعمال، كما يضعف المؤسسات الديمقراطية ويمنع الناس من مراقبة حكومتهم ومن محاسبة مسؤوليهم على أدائهم.

١٠- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، دراسة «نظام النزاهة الوطني ٢٠١١»، الفصلان السابع والثامن، صفحة ٢٨-٣٩.

٣-١-٦- ثقافة الوعي عند الناس

إن عدم وعي الناس بمشكلة الفساد وأسبابها وعواقبها، لا بل يأسهم من إمكانية التغيير في أحيان كثيرة، يجعلهم متساهلين جداً في حقوقهم، فضلاً عن التسليم بالفساد كمخرج وحيد لتسيير أمورهم بعيداً عن متاهات البيروقراطية الثقيلة.

٣-٢ أنواع الفساد في لبنان :

الزبائنية النظامية، ترجيح الميزان الطائفي، وحث المجموعات أو الطوائف على العودة إلى الجذور واللجوء إلى زعاماتهم الطائفية بدلاً من مؤسساتهم الوطنية.

فشل القضاء، الاستنساب في تنفيذ القوانين والأحكام الصادرة عن المحاكم.

الغش في الانتخابات، شراء الأصوات الانتخابية مما يعطل العملية الديمقراطية بأسرها.

الرشوة والتزوير سواء في تسيير المعاملات اليومية في الإدارات الرسمية للدولة أو في عقد الصفقات العمومية وغيرها.

٣-٣ علاقة الفساد بالنموّ الاقتصادي:

تشير دراسات إقتصادية [١١] إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الفساد و النمو الاقتصادي لأي بلد. إذ إن أي انخفاض في مؤشر الفساد من شأنه أن يساهم في زيادة الناتج الوطني الحقيقي للفرد وتحقيق درجات أعلى من الرفاه الاجتماعي. في حين يترك الفساد تأثيراً سلبياً على الاستثمارات وعلى إنتاجية الرأسمال البشري وعلى ضعف قدرة الحكومة على إداراة نفقاتها مما يؤدي في نهاية الأمر إلى عجز يثقل كاهل الخزينة.

ونظراً لأهمية الاستثمار في تحريك عجلة النمو الاقتصادي يظهر الفساد كمعوّق رئيسي في توفير تأمين بيئة مناسبة للاستثمار في لبنان، مما يفسّرالمرتبة المتأخرة للبنان في تقارير البنك الدولي السنوية الصادرة تحت عنوان « Doing Business»، حيث كان ترتيبه ١١٣ و ١٠٤ و ١١٥ في أعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي. وبحسب تقارير التنافسية العالمية (Global Competitiveness Report) يأتي الفساد في المرتبة الرابعة لأبرز المشاكل التي تعترض ممارسة أنشطة الأعمال في لبنان بعد عدم استقرار الحكومة والبنى التحتية الضعيفة والبيروقراطية .

١١- Moe Farida, and Fredoun Z. Ahmadi-Esfahani,"*Corruption and economic growth in Lebanon*", 2008 & KEFI MK and, HADHEK Zouhaier", *Economic Growth and Corruption*'',2012.

٤ – مؤشر سيادة القانون Rule of Law:

تكتسب السلطة القضائية أهمية خاصة بوصفها الضمانة الرئيسية لاحترام حقوق الإنسان وحماية مصالح الأفراد والجماعات، وسيادة القانون، ومساواة الجميع أمام مقتضياته. ويترتّب على الثقة في استقلال ونزاهة القضاء دوران عجلة الاقتصاد بشكل فعّال ومنتج، وتنشيط الاستثمارات، وتحقيق التنمية.

وقد أصدرت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان تقريراً[١٢] حول وضع القضاء في لبنان يركّز على أوجه الضعف في النظام القضائي مع شرح أسبابها وجذورها، وتبيان الانعكاسات التي تلحق بالمتقاضين من خلال إيراد أمثلة ملموسة. وتعاني الأُطر المؤسساتية القضائية من عقبات عديدة تحول دون ممارسة القضاء لدوره بحيادية وإستقلالية، وأبرزها ما يلي :

٤–١– مجلس القضاء الأعلى:

يُعتبر مجلس القضاء الأعلى الهيئة الضامنة لحسن سير القضاء واستقلاله وحسن سير العمل في المحاكم، حيث تتركز الانتقادات الموجّهة إليه، بشكل خاص، على غياب الشفافية والمعايير الواضحة والموضوعية المتبعة في إجراءات تعيين القضاة أو نقلهم أو ترقيتهم. وقد ذهب بعض القضاة إلى حدّ مطالبة المجلس مباشرة بتعديل ممارساته لضمان احترام استقلاليتهم ونزاهتهم.

٤–٢– التنظيم القضائي:

يطرح التنظيم القضائي إشكاليات متنوّعة. إذ إن القواعد التي ترعى عملية اختيار القضاة وتدريبهم وتدرّجهم وضمانات عدم جواز نقلهم بالإضافة إلى الإجراءات التأديبية المتخذة في حقّهم لا تضمن حتّى استقلالهم الفعلي. كما أن القيود المخالفة للمعايير الدولية والمفروضة على حرية القضاة في التعبير وتأسيس الجمعيات والاجتماع تجسّد بشكل واضح الانتهاكات المرتكبة ضدّ استقلاليتهم. وفي هذا السياق المثقل بالشوائب والمصاعب باشر عدد من القضاة اللبنانيين التداول مؤخراً بشأن إمكانية تأسيس جمعية للقضاة، وهي مبادرة لاقت استحسان ودعم المجتمع المدني.

٤– ٣– التدخلات السياسية والدينية:

تشكّل تدخّلات السلطات السياسية والدينية تهديداً إضافياً لاستقلال القضاء، إذ بإمكان هذه التدخلات على سبيل المثال عرقلة إجراءات التعيين والنقل، إلى جانب إعاقة سير العمل في المؤسسات القانونية.

١٢– الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، مايا وهيب منصور، كارلوس يوسف داوود، «استقلال النظام القضائي في لبنان وحياده»، كوبنهاغن، شباط ٢٠١٠.

٤-٤- الفساد القضائي:

نظراً إلى قلّة الضمانات الممنوحة للقضاة اللبنانيين يحاول بعض المسؤولين ممارسة الضغط على القضاة سواء من خلال الرشوة أو الابتزاز بالتلاعب بشروط تعيينهم. وبشكل عام تؤدّي الممارسات القائمة على الرشوة والشائعة في السلك القضائي إلى تفاقم أزمة الثقة القائمة حيال القضاء اللبناني.

٥- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية Regulatory Quality:

تُعدّ قدرة الدولة على توفير إطار تنظيمي فعّال من أهمّ المحدّدات لسير الأسواق وأداء الاقتصاد ككل. وقد برز مؤخراً إجماع متزايد لدى الاقتصاديين حول العلاقة الطردية بين تحسين نوعية الأطر التنظيمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلد.

وعلى صعيد تحسين نوعية الأُطر التنظيمية لبيئة الأعمال، فقد أوضحت دراسة[١٣] صدرت مؤخراً وجود علاقة موجبة بين تحسين الأطر التنظيمية لبيئة الأعمال والنمو الاقتصادي، حيث إن أي تحسين إيجابي في نوعية هذه الأطر يترافق ومتوسط زيادة ٠,١٥ ٪ في الناتج المحلي للبلد.

ويوضح مؤشر البنك الدولي الصادر في التقرير السنوي «لسهولة ممارسة الأعمال « الفجوة الكبيرة التي ما زالت تفصل اقتصاد لبنان عن بلوغ الحد الأعلى للأداء، حيث حاز لبنان معدّل ٥٧ من ١٠٠ في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٦- ٢٠١٣ أي أنه ما زالت تفصله ٤٠ درجة عن الوصول إلى هذا الحد. وذلك على الشكل المبيّن أدناه:

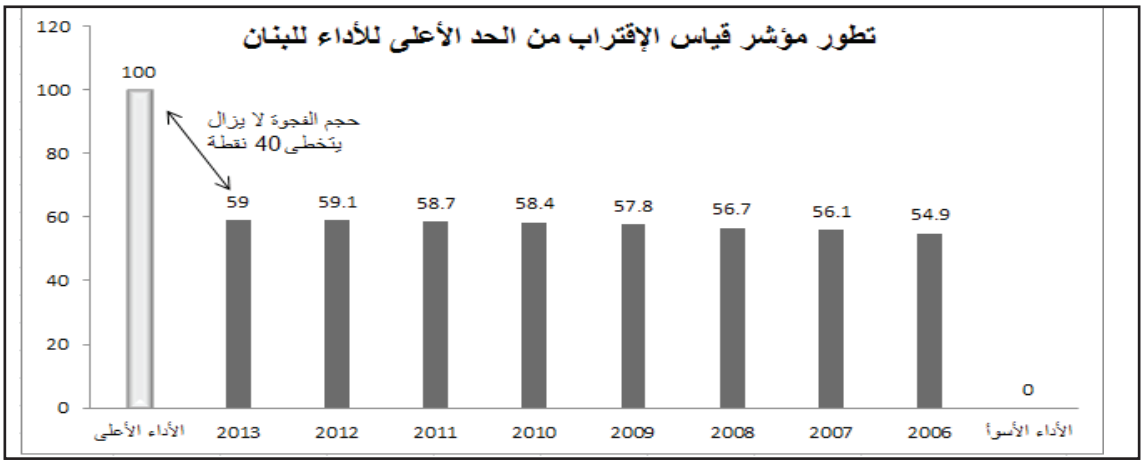

المصدر : البنك الدولي – تقارير سهولة ممارسة الأعمال ٢٠٠٦-٢٠١٢

وتُبيّن دراسة جديدة لمنظمة الإسكوا [١٤] تتمحور حول الإصلاحات اللازمة لبيئة الأعمال في لبنان، الأهمية الكبرى لتحسين الأطر التنظيمية لبيئة الأعمال، بعدما أصبح هذا التحسين بمثابة معيار عالمي لنجاح السياسات في أي بلد. فالإصلاحات في بيئة أعمال ضعيفة كما في حالة لبنان تصبح ملحّة لزيادة عدد المنشآت المرخصة وعدد فرص العمل وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي للبلد.

١٣- Haidar,Jamal,'' *The Impact of Business Regulatory Reform on Economic growth* '',J. Japanese Int. Economics 26(2012)285-307, May 2012.

١٤- Escwa, '' Business Regulatory Reforms: Recommendations for Lebanon'', June 2013.

٦- الفاعلية الحكومية : Government Effectiveness

يقتصر تقييم الفاعلية الحكومية على ما تم إنجازه من الحيّز الاقتصادي والمالي لبرنامجها الوارد في البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي الأخيرة، وذلك على الشكل التالي :

على صعيد الاقتصاد الكلّي : «سوف تعمل الحكومة على تحقيق الإصلاحات الأساسية التي تؤدي إلى تصحيح الاختلالات البنيوية في الاقتصاد اللبناني والعوائق التي تحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق مستويات نمو مرتفعة ومستدامة. وفي هذا السياق سوف تعمل على مراجعة وتحديث القوانين والأنظمة ذات الصلة من أجل وضع برنامج اقتصادي يلبّي طموحات اللبنانيين». (مقتطع من البيان الوزاري)	إنخفضت نسبة النمو الاقتصادي من ٧ ٪ عام ٢٠١٠ إلى ٣ ٪ عام ٢٠١١ ومن ثم إلى ١,٤ ٪ عام ٢٠١٢ الأمر الذي يعكس التراجع الحاد في أداء الاقتصاد الكلي.
المالية العامة: «١- إنجاز قانون موازنة العام ٢٠١٢ محترمة الأسس القانونية التي ترعى الموازنة. ٢- إنجاز قطع حساب السنوات التي لم يُقطع حسابها، والعمل على تدقيق حسابات الدولة المالية بحسب الأصول. ٣- تخفيض عبء الدين العام على الاقتصاد وضبط خدمته وحجمه نسبة إلى الإيرادات نظراً لأهمية هذه النسبة كمؤشر لإرث الدين العام. ٤- الإفادة من موارد البلاد وممتلكاتها كالنفط والمياه والأملاك العامة والبحرية والنهرية. ٥- ادخال اصلاحات بنيوية في النظام الضريبي. ٦- بناء قدرات الإدارة المالية وتحسين أدائها. وبشكل خاص سوف يبدأ العمل بفعالية بمديرية الدين العام في وزارة المالية». (مقتطع من البيان الوزاري)	١- أُنجز قانون موازنة العام ٢٠١٢. ٢- لم يُنجز قطع حساب للسنوات السابقة. ٣- إرتفع الدين العام بنسبة ٤ ٪ في النصف الأول من العام ٢٠١٣ عن كانون الثاني ٢٠١٢ ويُعتبر هذا أول ارتفاع منذ العام ٢٠٠٦ وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ١٤٠ ٪ نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة ب ١٣٨ ٪ نهاية عام ٢٠١١. ٤- ما زال إنجاز الملف النفطي حتى تاريخه عالقاً في دائرة الخلافات السياسية. كما أن ملف الأملاك العامة والبحرية والنهرية لم يحصل فيه أي تقدم يُذكر فمثلاً لم يُنجز مشروع الليطاني القديم العهد. ٥- لم تُنجز أي إصلاحات ضريبية تُذكر. ٦- ما تزال قدرة الدولة المالية ضعيفة فقد ارتفع إجمالي العجز إلى النفقات إلى ٢٨,١٢ ٪ في النصف الأول من من العام ٢٠١٣ مقارنة ب ١٨,٢٦ ٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.
البنية التحتية : «إن ضعف البنية المادية التحتية هو من أهم العوائق المذكورة، ونظراً لضرورة تأهيلها وتطويرها، وتحسين بنية أسعارها وكلفة خدمتها، فإن الحكومة سوف تعمل جاهدة على صعيد إطلاق برنامج الإنفاق الاستثماري في قطاعات أساسية كالكهرباء والمياه والنقل العام». (مقتطع من البيان الوزاري)	١- على صعيد الكهرباء بدأ تنفيذ خطة الكهرباء واستقدام البواخر من الخارج وإن بكلفة عالية. ٢- على صعيد قطاع المياه لم يُنجز سوى النُزر اليسير. ٣- اما النقل العام لم يحصل منه أي تقدم.

النفط : «وفي قطاع النفط ستعتمد حكومتنا سياسة نفطية لتحويل لبنان من بلد مستهلك للمحروقات ومثقل بأكلافها إلى بلد منتج لها ومتنوع بمصادرها، بدءاً بإطلاق دورات تراخيص الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية في نهاية ٢٠١١ بعد إصدار المراسيم اللازمة لها واستكمال إجراءات التنقيب عن النفط براً وتثبيت حدود لبنان البحرية، مروراً باعتماد خطة تخزين النفط وإطلاق المرحلة الأولى منها في العام ٢٠١١ كما وتكرير النفط وربط لبنان داخلياً وخارجياً بشبكات النفط والغاز عبر البدء بإنشاء خط الغاز الطبيعي الساحلي ومحطة الغاز السائل البحري المرتبطة به خلال العام ٢٠١١». (مقتطع من البيان الوزاري)	١- الفشل في إطلاق دورة التراخيص الأولى في لبنان للتنقيب وإنتاج الغاز والنفط في مياهه الاقليمية إذ إن الخلافات بين مكوّنات الطبقة السياسية منعت الحكومة من التصديق على المراسيم المطلوبة. ٢- إستكمال إجراءات التنقيب عن النفط. ٣- لقد ثبت لبنان حدوده البحرية. ٤- لم يطلق لبنان المرحلة الأولى من خطة تخزين النفط وتكريره ولم يبدأ بإنشاء خط الغاز الطبيعي الساحلي أو إنشاء محطة الغاز السائل حتى تاريخه.

المصدر: البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي،البنك الدولي، وزارة المالية، تقرير بنك بيبلوس الأسبوعي العدد رقم ٣٢٥.

رابعاً : آليات مختارة لتطبيق نظام الحكم الرشيد في لبنان[١٥]

١- تعزيز قاعدة الديمقراطية والمشاركة من خلال تعديل قانون الانتخابات باعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة مع النسبية.

٢- تطوير الأداء في إدارة المال العام من خلال :

٢-١- ضمان احترام التشريعات والتدابير التي ترعى إعداد الموازنة وتنفيذها بصورة شفّافة ونزيهة.

٢- ٢ - إستبدال نظام الموازنة المزدوج بنظام موازنة موحّد.

٢-٣. تعديل قانون المحاسبة العمومية لتحقيق تغطية أوسع للموازنة وتوحيدها كي تشمل كل المؤسسات والهيئات الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية والقطاع العام دون استثناء.

٢-٤. إحترام معايير المحاسبة الدولية IPSAS ومعايير إحصاءات مالية الحكومة GFS للعام ٢٠٠١ من أجل الانتقال من المحاسبة على أساس القيود النقدية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، وتطبيق نظام القيد المزدوج في كافة الهيئات العامة.

٢-٥. توجيه الميزانيات كي لا تركّز فقط على المعاملات الجارية للسنة المالية بل تحدد كذلك التجاوزات المالية السابقة والتوقعات المستقبلية.

١٥- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، دراسة «نظام النزاهة الوطني ٢٠١١»، والجمعية الاقتصادية اللبنانية، «إصلاح الإدارة المالية العامة في لبنان : الطريق إلى الأمام»، ٢٠١١.

٢–٦– إنشاء وحدة اقتصاد كلّي ضمن الهيكل التنظيمي الخاص بوزارة المالية من أجل تقديم المشورة حول إطار السياسية الاقتصادية ورصد التطورات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية.

٢–٧– إنشاء وحدة السياسة الضريبية من أجل تحسين عملية إعداد الموازنة وتطوير التوقعات الضريبية وتحسين التشريعات الضريبية.

٢–٨– إعتماد سياسات إدارة الدين العام التي من شأنها ضمان تقييم مخاطر الديون وتداعياتها الإجمالية على الاقتصاد.

٣– تفعيل دور الهيئات الرقابية وتمكينها من المحاسبة والمساءلة عبر:

٣–١– فصلها عن السلطة التنفيذية ومنحها استقلالها المالي والإداري.

٣–٢– تأمين حماية لكل موظفي التفتيش.

٣–٣– إقرار مشروع قانون حق الوصول إلى المعلومات ونشرها علناً حول نشاطات الحكومة.

٣–٤– تفعيل دور المجلس الدستوري في الرقابة عن القوانين وتحريره من القيود السياسية التي تحكمه.

٣–٥– فيما خص الرقابة على المال العام :

ـ إنشاء وحدة مختصة لإجراء تدقيق مالي عام للموازنة.

ـ إعتماد المعايير الدولية كمعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (INTOSAI) في إجراءات التدقيق الخارجي.

ـ زيادة رقابة مجلس النواب على ديوان المحاسبة وتعزيز موارده البشرية المتخصصة ليتمكن من تحليل التقارير الخاصة بمالية وميزانية الحكومة بشكل أفضل.

٤– مكافحة الفساد :

٤–١– إتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى الوطني لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ مضمونها.

٤–٢– وضع إستراتجية وطنية لمكافحة الفساد بشكل جدي تطبيقاً لنص المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤–٣– إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد بحسب المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤–٤– تشجيع إدخال مبادئ مكافحة الفساد في البرامج المدرسية والعمل مع السلطات التربوية لإدراج مبادئ الحكم الصالح في برنامج التربية المدني.

٥– سدّ فجوة الإحصاءات في لبنان لتسهيل الشفافية والمساءلة.

٦– إحترام مبدأ فصل السلطات وتحرير القضاة من قبضة السياسيين والزعامات الطائفية.

٧– إجراء إصلاح قانوني ومؤسسي من خلال:

٧–١– إعتماد قانون تضارب المصالح لمنع النواب من إمكانية الجمع بين النيابة ومناصب وزارية أو العكس.

٧–٢– إعادة النظر في إجراءات الإفصاح عن الأصول بموجب قانون الإثراء غير المشروع بهدف وضع أصول الشفافية حيّز التنفيذ للوصول إلى تلك المعلومات

٧–٣– التأكد من أن القوانين المعمول بها حالياً فعّالة على نحو وافٍ لمقاضاة ومحاكمة الرؤساء والوزراء أمام المجلس الأعلى بهدف ضمان قابلية تطبيق هذه القوانين.

٧–٤– تعديل القانون الجزائي وقانون تبييض الأموال بانتظام.

٨– تفعيل دور المجتمع المدني ومن ضمنه اللجان الشعبية والصحافة نظراً إلى أهميته في إنجاح تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أبرمها لبنان.

الفصل الرابع

التأثيرات الاقتصادية
للأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني

مقدّمة

تشير دراسة حديثة للبنك الدولي[1] إلى تداعيات كبيرة للأزمة السورية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان تفوق قدرته على التحمّل.

فهذه الأزمة أدّت إلى نزوح سوري كثيف باتجاه الدول المجاورة، ومنها لبنان. فمنذ آب ٢٠١٣ ارتفع عدد النازحين السوريين إلى لبنان إلى ٩١٤ ألف نازح، أي ما يوازي ٢١ ٪ من سكان لبنان قبل الأزمة بحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع الأخذ بعين الاعتبار وتيرة النزوح إلى لبنان وقرار الحكومة اللبنانية بعدم إغلاق الحدود، يُتوقّع أن يصل العدد إلى ١,٣ مليون نازح مع نهاية العام ٢٠١٣.

وقد نجم عن هذا النزوح المتسارع أزمة إنسانية هائلة حيث يفتقد معظم النازحين لأبسط الوسائل لمواجهة ظروف العيش القاسية وغير المستقرة. وعلى الرغم من أن لبنان بإمكانياته المتواضعة يعمل ما بوسعه من أجل استيعاب النازحين فإن تآكل هذه الإمكانيات في ظل استمرار تدفّق النازحين يزيد الوضع تعقيداً.

وعلى صعيد آخر، فإن الأزمة السورية وما رافقها من تعقيدات سياسية واضطراب أمني على الصعيد المحلي أرخت بثقلها على ثقة المستثمرين، وبالتالي مجمل الاستثمارات والنمو الاقتصادي. كما ألحقت الضرر بالمعابر الحدودية حيث ارتفعت كلفة النقل فتراجعت الصادرات وانخفض التبادل التجاري عموماً. ويبقى قطاع السياحة من أكثر القطاعات تضرراً بينما أظهر القطاعان العقاري والمصرفي بعض المرونة. فضلاً عن أن التدفق الكبير للنازحين السوريين إلى لبنان ترك أثره السلبي على العمالة والأجور وعلى توافر الخدمات العامة وجودتها.

وبالرغم من صعوبة تقدير حجم التاثيرات المشار إليها كمّياً لإستحالة فصل المعوّقات الذاتية المحلية عن تلك المتأتية من الأزمة السورية، خصوصاً في ظل غياب البيانات والإحصاءات الكافية، إلا أنه بالإمكان بلورة صورة تقريبية لهذه التأثيرات من خلال تتّبع مسار تطوّر مؤشّرات الاقتصاد اللبناني على الشكل الوارد أدناه:

١– البنك الدولي، «تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري»، ٢٠ أيلول ٢٠١٣.

أولاً: النمو الاقتصادي

شهد لبنان تباطؤاً اقتصادياً بعد سنوات من النمو القوي ازدادت حدّته مع توافد النازحين السوريين إليه إثر إندلاع الأزمة في سوريا. فقد سجّل الاقتصاد اللبناني في السنوات الأربع بين ٢٠٠٧–٢٠١٠ متوسط نموّ ٨ ٪ ثم أخذت هذه النسبة بالتراجع بين عامي ٢٠١١–٢٠١٢ لتبلغ ٢ ٪ بالتزامن مع اضطراب الأوضاع في سوريا.

وبحسب تقديرات البنك الدولي، يُتوقّع أن يسجّل لبنان تراجعاً في معدّل نمو الناتج المحلي بنسبة ٢,٥ ٪ إلى ٢,٩ ٪ بين عامي ٢٠١٣–٢٠١٤ استناداً إلى سيناريو تدفّق اللاجئين المتوقع، وذلك على الشكل المبيّن في الجدول رقم (١) أدناه :

الجدول رقم (١) : تقديرات البنك الدولي حول آثار الأزمة السورية على النمو الاقتصادي في لبنان

تأثير الأزمة على الناتج المحلي	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤ (تدفق منخفض)	٢٠١٤ (تدفق مرتفع)
الخسارة في معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-٢,٩	-٢,٩	-٢,٩	-٢,٥
توقعات معدلات النمو ما قبل الأزمة	٤,٣	٤,٤	٤,٤	٤,٤
توقعات معدلات النمو مع الأزمة	١,٤	١,٥	١,٥	١,٩

المصدر :البنك الدولي، «تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري»، ٢٠ أيلول ٢٠١٣

ثانياً: القطاع السياحي

يُعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات تضرّراً من جرّاء الأزمة السورية، حيث قُدّرت خسائره بحوالي ٠,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢، وهذه الخسائر يمكن حصرها كما يلي:

١ـ إنخفاض حصّة القطاع السياحي من الناتج المحلي الإجمالي

إرتفعت حصّة القطاع السياحي في الناتج المحلي استناداً إلى «المجلس العالمي للسياحة والسفر»[٢] من ٢٤ ٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ ٪ عام ٢٠٠٩ ثم وصلت إلى ٢٩ ٪ عام ٢٠١٠. ومع اندلاع شرارة التطورات السياسية والأمنية في المنطقة، وبالأخص في سوريا، تراجعت هذه النسبة إلى ٢٧ ٪ عام ٢٠١١ ومن ثم إلى ٢٥ ٪ عام ٢٠١٢

٢ـ إنخفاض عدد الوافدين إلى لبنان

سجّل العام ٢٠٠٩ ارتفاعاً كبيراً في عدد الوافدين إلى لبنان بناء على بيانات وزارة السياحة، حيث وصل عدد السياح إلى ١,٨٥ مليون سائح أي بنمو يوازي ٣٩ ٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٨. وواصلت

٢- World Travel & Tourism Council, "Economic Impact 2013" ,Lebanon.

هذه النسبة ارتفاعها لتصل إلى ٢,١٧ مليون سائح في عام ٢٠١٠ مسجلاً نمواً بنسبة ١٧ ٪.أخذ بعدها عدد السياح بالتراجع بنسبة ٢٤ ٪ في عام ٢٠١١ ولا سيّما مع تراجع نسبة الوافدين من السيّاح العرب بحوالي ٣٥٪. وفي العام ٢٠١٢ انخفض عدد السياح بنسبة ١٧ ٪، وتحديداً السياح العرب بنسبة ٢١,٣ ٪.

و لم يكن العام ٢٠١٣ أفضل حالاً من العامين السابقين حيث سجّل النصف الأول من هذا العام تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته ١٢,٦ ٪ مقارنة مع النصف الأول من العام ٢٠١٢. فقد تراجع عدد السياح العرب بنسبة ٢٣,٤ ٪ خصوصاً بعد حظر السفر إلى لبنان الذي فرضته بعض الدول الخليجية على رعاياها.

وقد انعكس انخفاض عدد الوافدين على مؤشر الإشغال الفندقي وعلى حجم إنفاق السياح كنسبة من الناتج المحلي. فوفقاً لتقارير Ernst & Young [٣] البريطانية بلغت نسبة الإشغال الفندقي ٧٣٪ في عام ٢٠٠٩. ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض نتيجة الاضطرابات في الدول العربية وتفاقم التجاذبات السياسية محلياً لتصل إلى ٦٨ ٪ ثم ٥٧ ٪ ثم ٥٤٪ لأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و ٢٠١٢ على التوالي. ووفقاً لحسابات البنك الدولي[٤] انخفضت نسبة إنفاق السياح من الناتج المحلي من ٥,٧ ٪ عام ٢٠١٠ إلى ٥,٠ ٪ عام ٢٠١١ و ٤,٥ ٪ عام ٢٠١٢.

ثالثاً: القطاع العقاري

عكست أرقام المبيعات العقارية لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ تباطؤاً في القطاع العقاري مع ترقّب المتعاملين في السوق وذلك بعد سنوات من النشاط القوي، ويتضح هذا التباطؤ من خلال مؤشرات العرض والطلب في هذا القطاع كما يلي :

١- مؤشرات الطلب

١- إنخفاض قيمة وعدد المعاملات العقارية

إستناداً إلى المديرية العامة للشؤون العقارية في وزارة المالية سجّل العام ٢٠١٠ ارتفاعاً ملحوظاً في عدد وقيمة المعاملات العقارية، حيث ارتفعت قيمة المعاملات العقارية من ٦,٧٩ مليار دولار إلى ٩,٤٨ مليار دولار أي بارتفاع نسبته ٣٩,٦ ٪. كما ارتفع عدد هذه المعاملات بنسبة ١٢,٨ ٪، من ٨٣٦٢٢ عام ٢٠٠٩ إلى ٩٤٣٢٠ عام ٢٠١٠. ثم أخذ هذا الطلب بالتراجع في العامين ٢٠١١-٢٠١٢، حيث انخفضت قيمة المعاملات العقارية بنسبة ٦,٧ ٪ عام ٢٠١١ وتقلّص عددها بنسبة ١٢٪. واستمر هذا التراجع عام ٢٠١٢ حيث انخفض عدد المعاملات التجارية بنسبة ١٠,٢ ٪ لكن

٣- Ernst & Young, Middle East Hotel Benchmark Survey Report

٤ – البنك الدولي، «تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري»، ٢٠ أيلول ٢٠١٣.

قيمتها ارتفعت بنسبة ٣,٨ ٪. وفي النصف الأول من العام ٢٠١٣ شهدت قيمة المعاملات العقارية تراجعاً بنسبة ٨,٩٢٪ عن الفترة نفسها من العام ٢٠١٢ ، أي من ٤,١٥ إلى ٣,٨١ مليار دولار فيما تراجع عددها بنسبة ٧,٦٥٪، أي من ٣٤٣٨٨ معاملة إلى ٣١٩٤٣ معاملة.

وقد سجّل معدّل النموالمركب السنوي (CAGR) لحجم المعاملات العقارية في الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٠ نمواً نسبته ٨,٩١٪ سنوياً، انقلب إلى نمو سالب في الفترة ٢٠١٠ –٢٠١٢ بنسبة ٧,٥٣(–) ٪ سنوياً. وهذا الانخفاض يُترجم تراجعاً في ثقة المستثمرين في السوق العقاري اللبناني، الذي طالما اعتبر ملاذاً آمناً عقب الأزمة العالمية المالية عام ٢٠٠٨.

٢– إنخفاض الطلب الأجنبي على العقارات

تراجع حجم الطلب الأجنبي على العقارات في لبنان في السنوات الأخيرة ، حيث انخفضت نسبة مشاركة الأجانب في المعاملات العقارية في لبنان من ٢,٥٣ ٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١,٨١ ٪ عام ٢٠١١، قبل أن تعود إلى الارتفاع عام ٢٠١٢ بسبب ارتفاع عدد العائلات السورية النازحة التي استوطنت في لبنان. مما رفع نسبة مشاركة الأجانب إلى ١,٨٦ ٪.

٣– سوق الإيجارات

أدّى تدفّق النازحين السوريين إلى لبنان إلى زيادة الطلب على الإيجارات السكنية مما أسهم في ارتفاع قيمة إيجارات المنازل الصغيرة والمتوسطة، دون توفّر معلومات حول نسبة هذا الارتفاع.علماً أن هذا الطلب المتأتي من النازحين قد عوّض جزئياً عن انخفاض الطلب السياحي على الشقق المفروشة وغرف الفنادق ذات الفئات المتوسطة.

٢- مؤشّرات العرض

٢–١– تسليمات الإسمنت[٥] :

سجّلت تسليمات الإسمنت ارتفاعاً مطّرداً من ٣,٩ مليون طن عام ٢٠٠٧ إلى ٥,٥ مليون طن نهاية عام ٢٠١١ . إلا أن تصاعد الأحداث المحلية والإقليمية في سوريا أدّى إلى كبح هذا الارتفاع لتصل الكميّة إلى ٥,٣ مليون طن نهاية عام ٢٠١٢.

٢–٢– مساحات رُخص البناء :

بلغت مساحة البناء المرخّصة عام ٢٠١٠ نحو ١٧,٦ مليون متر مربّع، وهو أعلى رقم مسجّل منذ العام ٢٠٠٧. وفي العامين٢٠١١–٢٠١٢ سجّلت هذه النسبة تراجعاً لتبلغ ١٦,٤ مليون متر مربّع عام ٢٠١١ و١٤,٥ متر مربّع عام ٢٠١٢ .

٥– إحصاءات مصرف لبنان.

واستناداً إلى إحصاءات نقابة المهندسين في بيروت، يلاحظ أن حصة الشقق الصغيرة التي تقلّ مساحتها عن ١٥٠ متراً مربعاً ارتفعت إلى ٤٤ ٪ و ٥٢ ٪ خلال العامين ٢٠١١–٢٠١٢ على التوالي، في حين أن الشقق التي تفوق مساحتها ٣٠٠ متر مربّع انخفضت من ١٣,٢٪ عام ٢٠١٠ إلى ١٢,٨ ٪ عام ٢٠١٢.

رابعاً: القطاع الخارجي

١– الصادرات :

تراجعت قيمة الصادرات اللبنانية من ١٠,٦ ٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ إلى ١٠,٤ منه عام ٢٠١٢. ويُعزى جزء من هذا الانخفاض إلى ارتفاع كلفة التصدير إلى الدول العربية عبر سوريا.

إن ارتفاع تكلفة التأمين والنقل وانسداد معظم الطرق البرية للتصدير أدّى إلى إنخفاض حجم التصدير عبر سوريا بنسبة ٠,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢. وهذا الهبوط تفاقم في النصف الأول من العام ٢٠١٣ حيث انخفضت الصادرات عبر سوريا بنسبة ٢٠,٢ ٪.

ومن جهة أخرى ارتفع التصدير إلى السوق السورية ليعوّض جزئياً الضرر الذي أصاب الصادرات اللبنانية العابرة إلى الدول العربية عبر سوريا. حيث ارتفعت الصادرات اللبنانية إلى سوريا بنسبة ٠,١٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عن عام ٢٠١١ لتصل إلى ٠,٧ ٪ عام ٢٠١٢، وهي أعلى نسبة مسجلة منذ العام ٢٠٠٨. وقد شكّلت المواد الغذائية والفيول والدخان والصناعات الخفيفة الجزء الأكبر من الطلب الإضافي على الصادرات اللبنانية إلى سوريا. ويأتي هذا الارتفاع في الصادرات في ظل تضرر البنية الصناعية والزراعية السورية بشكل كبير، وبقاء لبنان نقطة تواصل مفتوحة مع الداخل السوري، خصوصاً مع دمشق القريبة من الحدود اللبنانية مقارنة مع الحدود السورية مع الدول الأخرى.

وعلى صعيد آخر، شكلت الطرق البحرية قنوات تصدير بديلة نسبياً للتجار اللبنانيين على الرغم من ارتفاع تكاليف النقل البحري والوقت الإضافي الذي تستهلكه. ويعكس الجدول التالي أدناه تطور مؤشرات القطاع الخارجي على وقع تطورات الأزمة السورية :

الجدول رقم (٢) : تطور مؤشرات القطاع الخارجي

المؤشرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي الصادرات (مليون دولار)	٣٤٨٤	٤٢٥٣	٤٢٦٥	٤٤٨٣
إجمالي الصادرات من إجمالي الناتج المحلي (٪)	١٠,١	١١,٤	١٠,٦	١٠,٤
الصادرات إلى سوريا من إجمالي الناتج المحلي(٪)	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٧
الصادرات عبر سوريا من إجمالي الناتج المحلي(٪)	٢	١,٩	١,٨	١,٣
إجمالي الواردات (مليون دولار)	١٦٢٤٢	١٧٩٦٤	٢٠١٥٨	٢١٢٨٠
إجمالي الواردات من إجمالي الناتج المحلي(٪)	٤٦,٩	٤٨,٤	٥٠,٣	٤٩,٦
الوارادات من سوريا من إجمالي الناتج المحلي(٪)	٠,٦	٠,٩	٠,٨	٠,٦
الواردات عبر سوريا من إجمالي الناتج المحلي(٪)	٢,٢	٢,٤	٢,٢	١,٥
عجزالميزان التجاري من إجمالي الناتج المحلي(٪)	٣٦,٨	٣٧,٣	٣٩,٧	٣٩,٢
التدفقات المالية (مليار دولار)	٢٠,٧	١٧,٠٣	١٣,٩	١٥,٣
نسبة تغطية التدفقات المالية لعجز الميزان التجاري (٪)	١٦١,٨	١٢٤,٣	٨٧,٤	٩٠,٩
فائض/ عجز ميزان المدفوعات (مليون دولار)	٧٩٨٨	٣٣٢٥	-١٩٩٦	-١٥٣٧

المصدر: الجمارك اللبنانية (الصادرات والواردات)، البنك الدولي (أرقام الناتج المحلي الإجمالي)،مصرف لبنان (ميزان المدفوعات)، تقرير بنك عودة للفصل الثاني ٢٠١٣ (التدفقات المالية بحسب تقارير مصرف لبنان).

٢- الواردات :

تراجع الاستيراد من سوريا إلى ٠,٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢، بعد أن كان يُشكّل ٠,٨ ٪ عام ٢٠١١ و ٠,٩ ٪ عام ٢٠١٠. كذلك الأمر بالنسبة إلى الواردات اللبنانية عبر سوريا، التي سجلت انخفاضاً بنسبة ٠,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تزداد نسبة التراجع في العام ٢٠١٣ نظراً إلى امتداد القتال إلى مناطق متفرقة من الحدود اللبنانيةِ السورية. وبالإجمال، ارتفعت فاتورة الاستيراد بنسبة ٥,٦ ٪ عام ٢٠١٢ مقارنة مع العام السابق دون أن يترافق مع زيادة في الطلب المحلي، مما يشير إلى وجود عوامل متعلقة بالأزمة في سوريا. فبعض السلع التي يتم استيرادها إلى لبنان يُعاد تهريبها إلى الداخل السوري مع صعوبة تسجيل هذه المستوردات ضمن حركة إعادة التصدير، ومن ناحية ثانية فقد أدّى انخفاض حركة تهريب البضائع، وخصوصاً المحروقات، من سوريا إلى لبنان إلى إرتفاع الطلب على الفيول المستورد رسمياً إلى لبنان بنسبة ١٨,٦ ٪ عام ٢٠١٢ بعد أن سُدّت منافذ تهريب هذه المادة من سوريا إلى لبنان. مما ساهم دون شك في زيادة العجز في الميزان التجاري الذي قُدّرت نسبته بـ ٣٩,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢.

٣- الميزان التجاري

سجّل الميزان التجاري تحسّناً قدره ٠,٥ نقطة من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠١٢ حيث انخفضت نسبة العجز في الميزان التجاري من ٣٩,٧ ٪ إلى ٣٩,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. وهذا التحسن ناجم عن تراجع حجم الواردات من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠,٧٪، مقارنة مع تراجع حجم الصادرات ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٤- ميزان المدفوعات

أدّى العجز في الميزان التجاري بالتزامن مع تراجع التدفّقات المالية في الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٢ إلى تسجيل ميزان المدفوعات رصيداً سلبياً. ففي العام ٢٠٠٩ سجّل ميزان المدفوعات فائضاً قيمته ٧٩٨٨ مليون دولار، كأعلى فائض يُسجّل منذ العام ٢٠٠٥، قبل أن يتدهور تدريجياً منذ العام ٢٠١٠ ليصل إلى أدنى نقطة له عام ٢٠١١، حيث سجّل عجزاً بقيمة ١٩٩٦ مليون دولار. ثم شهد تحسناً طفيفاً عام ٢٠١٢ نتيجة لزيادة التدفقات المالية. إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتغطية عجز الميزان التجاري، حيث بلغت نسبة تغطية التدفقات لهذا العجز خلال الفصل الأول من العام الحالي ٩٥,٥ ٪، في حين سجّل ميزان المدفوعات رصيداً سالباً بقيمة ٣٨٢ مليون دولار في الفترة ذاتها.

٥- القطاع الخارجي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٣

إتسم أداء القطاع الخارجي بالتباطؤ خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣، حيث تراجعت الصادارت بنسبة ٤,١ ٪ على أساس سنوي، وتراجعت الواردات بنسبة ٠,٨ ٪ فيما استقر عجز الميزان التجاري مسجلاً ١٢,٧ مليار دولار. وفي موازاة ذلك، لم يكن نمو التدفقات المالية الوافدة بنسبة ١١,٧ ٪ على أساس سنوي كافياً لتغطية كامل عجز الميزان التجاري. مما أسفر عن عجز تراكمي في ميزان المدفوعات بلغ ٦٧٦ مليون دولار، مقارنة بعجز قيمته ١٩٣٢ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

خامساً: القطاع المصرفي والمالي

١- على صعيد المصارف التجارية العاملة في لبنان :

أظهر القطاع المصرفي مناعة في ظل الأزمات الراهنة التي تتخبط فيها المنطقة، وإن كان شهد تباطؤاً محدوداً تمثل في المؤشرات الواردة في الجدول التالي رقم ٣:

جدول رقم (٣): مؤشرات القطاع المصرفي اللبناني خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١١

المؤشرات (٪)	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٩ أشهر ٢٠١١	٩ أشهر ٢٠١٢	٩ أشهر ٢٠١٣
نسبة تغيّر إجمالي الموجودات	٢٢,٣	١١,٩	٩,٠	٨,٠٠	٧,٢	٥,٥	٤,٩
إجمالي تسليفات القطاع الخاص	١٣,٣	٢٣,١	١٢,٧	١٠,٤	١٠,٦	٧,٢	٥,٦
إجمالي الودائع	٢٣,١	١١,٩	٧,٩	٨,٠٠	٥,٧	٥,٢	٥,١

المصدر: جمعية المصارف، و مصرف لبنان

فبعد ارتفاع الموجودات المجمّعة للمصارف التجارية بنسبة ٨ ٪ في عام ٢٠١٢، نجد أن هذه الزيادة لم تتجاوز ٤,٩ ٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٣، مقارنة بـ ٧,٢٪ و ٥,٥٪ في الفترة نفسها من العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ على التوالي.

وفي هذا السياق، سجّلت الودائع التي تُعتبر المحفّز التقليدي للنشاط المصرفي نمواً نسبته ٨ ٪ في عام ٢٠١٢. مما يدلّ على وضعية مريحة للمصارف لناحية قدرتها على تأمين المتطلبات التمويلية للقطاعين العام والخاص، مع الحفاظ على هامش من السيولة والربحية. كما سجلت الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٣ نمواً نسبته ٥,١ ٪، مقارنة بـ ٥,٧ ٪ و ٥,٢ ٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠١١ و ٢٠١٢ على التوالي.

أما لجهة التسليف للقطاع الخاص فقد سجّل نمواً نسبته ١٠,٤ ٪ في عام ٢٠١٢. وبالرغم من البرامج التحفيزية التي أطلقها مصرف لبنان لم يتجاوز نمو التسليفات ٥,٦ ٪ في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٣، في حين أن النسب المسجلة في الفترة ذاتها من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ كانت ١٠,٦ ٪ و ٧,٢ ٪ على التوالي.

٢– المصارف التجارية اللبنانية العاملة في سوريا

تكبّدت المصارف التجارية اللبنانية العاملة في سوريا خسائر كبيرة جرّاء الأزمة السورية التي أدّت إلى هروب الرساميل وفقدان الثقة بالاقتصاد السوري. وكان لتدهور قيمة الليرة السورية أثر بالغ في زيادة الأضرار التي لحقت بهذه المصارف، وهي : بنك عودة سوريا، بنك سوريا والخليج، فرنسبنك سوريا، بنك بيبلوس سوريا، بنك الشرق، بنك سوريا والمهجر، بنك بيمو السعودي الفرنسي . وهي تستحوذ على ما يقارب ٢٢ ٪ من إجمالي ودائع وتسليفات القطاع المصرفي السوري.

ففي مؤشر على حجم الخسائر التي مُنيت بها المصارف اللبنانية المذكورة، فقد تقلص إجمالي موجوداتها من ٥,٥ مليار دولار نهاية ٢٠١١ إلى ٣,٩ مليار دولار نهاية ٢٠١٢. وبحسب مصرف لبنان فقد قُدرت خسائرها بحوالي ٤٠٠ مليون دولار حتى ايلول ٢٠١٢.

٣- بورصة بيروت :

إنخفضت قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت من ١,٨٧ مليار دولار نهاية ٢٠١٠ إلى ٤٠٨,٤٩٩ مليون دولار فقط نهاية ٢٠١٢، أي بانخفاض نسبته ٥٣,٢٧ ٪. وفي حزيران ٢٠١٣ سجّلت قيمة الأسهم تراجعاً إضافياً بنسبة ٣٢ ٪ مقارنة مع حزيران ٢٠١٢، حيث انخفضت قيمة الأسهم من ٢٢٩,٢٦٥ مليون دولار إلى ١٥٤,٥٠٨ مليون دولار.

أما عدد الأسهم المتدوالة فقد تراجع بنسبة ٤٢,١٨ ٪ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، أي من ١٦٤,٦٢٦ مليون سهم إلى ٥٥,٠٣٤ مليون سهم. كما تراجع هذا العدد بنسبة ٢٩ ٪ بين حزيران ٢٠١٣ و حزيران ٢٠١٢، أي من ٢٩,٨٤٧ مليون سهم إلى ٢٠,٩٩٥ مليون سهم.

كذلك انخفضت القيمة الترسملية للشركات بنسبة ٩,٣٣ ٪، من ١٢٦٧٦ مليون دولار نهاية عام ٢٠١٠ إلى ١٠٤٢١ مليون دولار نهاية عام ٢٠١٢. ثم ارتفعت هذه القيمة بشكل طفيف بنسبة ١,٦ ٪ بين حزيران ٢٠١٣ وحزيران ٢٠١٢، أي من ١٠٠٦٩ مليون دولار إلى ١٠٢٣٥ مليون دولار.

سادساً : المالية العامة

سجّلت الموازنة العامة عام ٢٠١٢ عجزاً أولياً قدره ١٦٦ مليار ليرة، وذلك بعد خمس سنوات من تسجيل فائض أولي وانخفاض نسبة العجز إلى الناتج المحلي، لترتفع بذلك نسبة العجز من ٥,٩ ٪ عام ٢٠١١ إلى ٩,٢ ٪ عام ٢٠١٢، وذلك بحسب الجدول التالي أدناه:

الجدول رقم (٤) : حسابات الموازنة العامة

المؤشر	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
نسبة العجز المحقق في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٠,٢	٩,٧	٨,٥	٧,٨	٥,٩	٩,٢
الفائض /العجز الأولي (مليار ليرة)	١١٠٢	٩٠٠	١٦٢٥	١٨٥٥	٢٥٠٥	-١٦٦

المصدر : وزارة المالية، البنك الدولي

ومما لا شك فيه أن وجود مئات الآلاف من النازحين السوريين يضفي عبئاً إضافياً على المالية العامة للدولة، نظراً لما يتطلبه هذا التواجد من تأمين خدمات عامة إضافية كالمياه والتعليم والكهرباء والخبز المدعوم فضلاً عن الأمن. لذلك يتوقع أن يكون هذا العبء أكبر على المالية العامة للدولة كلما ازداد عدد النازحين مع إطالة أمد الأزمة.

وعند تقديره للآثار غير المباشرة للأزمة يتوقّع البنك الدولي انخفاض الإيرادات بحوالي ١,٥ مليار

دولار خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٤ ، مقابل نمو الإنفاق بنسبة تصل إلى ١,١ مليار دولار في ٢٠١٢–٢٠١٤. وهذه التقديرات لا تتضمّن الإنفاق الذي يتم تمويله من قبل الوكالات الدولية والجهات المانحة أو المنظمات غير الحكومية.

الجدول رقم (٥) : تقديرات البنك الدولي لتأثيرات الأزمة السورية على المالية العامة

التداعيات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤(تدفق منخفض)	٢٠١٤(تدفق مرتفع)
إجمالي الإيرادات (مليون دولار)	-٣٦٩	-٥٧٣	-٥٩٢	-٤٩٥
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي	-٠,٣	-٠,٤	-٠,٤	-٠,٢
إجمالي النفقات (مليون دولار)	٩٧,٤	٣٩٠,٦	٦١٤,٥	٧٤٤,٢
نسبة النفقات إلى الناتج المحلي	٠,٢	٠,٩	١,٣	١,٦

المصدر : البنك الدولي، «تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري»، ٢٠ أيلول ٢٠١٣

وبذلك فإن اتساع عجز الموازنة العامة وانخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفوائد، بسبب المخاطر الناتجة عن الأزمة السورية، قد أدّى إلى تقليص ما حققه لبنان من تقدم ملحوظ في خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، حيث ارتفعت هذه النسبة للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٦ لتبلغ ١٤٠ ٪ في عام ٢٠١٢ مقابل ١٣٦ ٪ عام ٢٠١١ ومن المتوقع أن تتصاعد هذه النسبة خلال عام ٢٠١٤.

الفصل الخامس

التأثيرات الاجتماعية
للأزمة السورية على لبنان

مقدّمة

ترك الصراع في سوريا تداعيات سلبية كبيرة جداً على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي، قُدّرت تكاليفها الإجمالية بما يتراوح بين ٣٠٨–٣٤٠ مليون دولار خلال الفترة الزمنية ٢٠١٢–٢٠١٤. في حين تتراوح قيمة الموارد المالية المطلوبة لاستعادة الوضع قبل الأزمة بين ١,٤ مليار دولار و ١,٦ مليار دولار، أي ما يعادل حوالي ٣ إلى ٣,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك تبعاً لسيناريو تدفق النازحين. حيث يُتوقّع أن تؤثر الأزمة السورية سلباً على مستويات الفقر، والرفاه الاجتماعي، و الأوضاع الصحية، والموارد البشرية.

وفي المحصّلة، فإن تدفق النازحين السوريين قد خلق تحدّياً جديداً أمام قطاع الخدمات العامة في لبنان، الذي يعاني أساساً من الضعف، فضلاً عن زيادة حدة التوتر الاجتماعي بين النازحين والمضيفين اللبنانيين. وفيما يلي أبرز التداعيات المشار إليها بحسب القطاعات الاجتماعية بحسب آخر دراسة للبنك الدولي[1]:

أولاً : الصحة

لقد شهدت المراكز الصحية العامة والمستشفيات ضغطاً كبيراً في الأماكن التي يتمركز فيها عدد كبير من النازحين، ولا سيّما في منطقة البقاع والشمال. فبحسب وزارة الصحة زاد الطلب على الخدمات الصحية في شهر كانون الأول عام ٢٠١٢، حيث شكّل النازحون السوريون ٤٠ ٪ من إجمالي زائري العيادات الصحية. وقد تراوحت هذه النسبة بين ٥٢ ٪ في منطقة الشمال و ٤٧٪ في البقاع و٨٥ ٪ في وادي خالد، خصوصاً في مجال صحة الأطفال والمعاينات النسائية للإنجاب والأدوية.

أمام هذا الضغط الكبير، أصبح المواطنون اللبنانيون يقصدون مراكز عناية صحية عامة خارج المناطق الفقيرة التي يتمركز فيها النازحون السوريون. وبات هذا الضغط يدفعهم للتوجه نحو الطبابة الخاصة التي تُعتبر أكثر كلفة مما يزيد من الأعباء الصحية عليهم. وقد تسبّبت الزيادة السريعة والمفاجئة في الطلب على الأدوية في حصول نقص في المعروض منها، مع مؤشرات على ارتفاع أسعار الدواء بنسبة ٥ ٪ في البقاع و ٣٤ ٪ في الشمال، الأمر الذي يرفع قيمة الفاتورة الصحية على اللبنانيين مرة أخرى.

وخلافاً للدول الأخرى لم يعمد لبنان إلى إقامة مستشفيات ميدانية خاصة بالنازحين الأمر الذي تسبّب بمزاحمة النازحين السوريين للمواطنين اللبنانين على الخدمات الطبية من جهة، وساهم في

١– البنك الدولي، «تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري»، ٢٠ أيلول ٢٠١٣.

استنزاف اعتمادات الموازنة المخصصة للتغطية الصحية من جهة أخرى، حيث ارتفع الإنفاق على العناية الاستشفائية بنسبة ٣٤ ٪ بين أيلول ٢٠١٢ و أيلول ٢٠١٣. كما ارتفع حجم الإنفاق على الأدوية بنسبة ٩,٤ ٪ بين أيلول ٢٠١٢ و أيلول ٢٠١٣. ونتيجة لتسارع الطلب على الأدوية فقد استنزف حوالي ٩٧ ٪ من الميزانية المخصصة للأدوية و٩٩ ٪ من الميزانية المخصصة للاستشفاء بحلول أيلول٢٠١٣.

وقد تناولت وزارة الصحة في تقريرها الأخير عام ٢٠١٢ مشكلة النقص الموجود في الكوادر الصحية والطاقمين الطبي والإداري، وعلى الأخص المشرفين الطبيين والممرضات والأطباء المتخصصين والمساعدين ومشغلي الكومبيوتر. ونظراً لوتيرة التدفق المتزايدة للنازحين يتوقع أن تزيد حدة النقص المشار إليه، فضلاً عن أن هذا التدفق غير المضبوط بات يُنذر بانتشارأمراض مُعدية مثل الحصبة و داء الليشمانيا، حيث أظهرت بيانات وزارة الصحة العامة ارتفاعاً حاداً في حالات الحصبة في الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٢ و تموز ٢٠١٣. إذ ارتفع عدد هذه الحالات من ٩ حالات عام ٢٠١٢ إلى ١٤٥٦ حالة في تموز ٢٠١٣.

وفي نهاية تموز ٢٠١٣ تم الإبلاغ عن ٤٢٠ حالة من حالات داء الليشمانيا الجلدية (CL)، منها ٣١٤ حالة بين النازحين السوريين، في مقابل حالتين عام ٢٠١٢. كما تم الإبلاغ عن حالات التهاب الكبد في أمكنة تجمّع هؤلاء النازحين.

وقد حذّرت منظمة الصحة العالمية (WHO) من وجود مخاطر عالية في لبنان للأمراض المنقولة مثل CL، والأمراض التي تنقلها المياه مثل التيفوئيد والتهاب الكبد A و E، والديزانتيري (Shigella Dysentariae)، فضلاً عن أمراض الحصبة، والسعال الديكي، و الدفتيريا، وشلل الأطفال، و الأمراض الخطيرة الأخرى مثل السل والتهاب السحايا الجرثومي. ومما يُعزّز هذه المخاطر شيوع هذه الأمراض داخل سوريا ونقلها إلى لبنان بسبب حركة النزوح السكاني العشوائي، خصوصاً مع توافرعوامل الخطر التي تعزز انتقال هذه الأمراض مثل الاكتظاظ و نقص المياه والصرف الصحي بالإضافة إلى النقص في الاستعدادت من جانب الهيئات الصحية المحلية في الكشف والاستجابة لمكافحة هذه الأوبئة.

وبحسب البنك الدولي[٢] فإن الكلفة المالية التي تكبّدتها الدولة اللبنانية في القطاع الصحي عام ٢٠١٣ بلغت حوالي ٣٩ مليون دولار. وتتراوح الكلفة المالية المتوقعة لعام ٢٠١٤ بين ٤٨– ٦٩ مليون دولار تبعاً لتقديرات تدفق النازحين. كما أن ضمان استقرار النظام الصحي ضمن الوتيرة التي كانت سائدة قبل اندلاع الأزمة وقدوم النازحين، يتطلب إنفاقاً صحياً كلفته ١٧٧مليون دولار في عام

٢– المصدر السابق ذاته.

٢٠١٣ وما يتراوح بين ٢١٦ إلى ٣٠٦ ملايين دولارفي عام ٢٠١٤، تبعاً لسيناريو تدفق النازحين. وذلك طبقاً للجدول رقم ١ أدناه:

الجدول رقم (١) : تقييم الكلفة الإضافية والاحتياجات المرتقبة لقطاع الصحة في لبنان

المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤ – تدفق منخفض	٢٠١٤ – تدفق مرتفع
الكلفة الماليةالإضافية على الصحة نتيجة الأزمة (مليون دولار)	٦,٠	٣٨,٥	٤٧,٦	٦٨,٨
الإحتياجات لإعادة تثبيت المستوى المطلوب (مليون دولار)	٣٧,٥	١٧٧,١	٢١٦,٣	٣٠٦,٠

ثانياً : التعليم

بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي في لبنان طوال العقد الماضي أكثر من ٩٠ في المئة، حيث كانت المدارس الرسمية تستقطب نحو ٣٠ في المئة من إجمالي الطلاب. ومع اندلاع الأزمة السورية وتدفق النازحين السوريين فتحت المدارس اللبنانية أبوابها أمام هؤلاء النازحين. مما كبّد وزارة التربية والتعليم العالي ٢٩ مليون دولار إضافي عام ٢٠١٢ من أجل استيعاب ما يقارب ٤٠٠٠٠ طالب سوري نازح. ويتوقع أن ترتفع هذه الكلفة مع استمرار زيادة عدد هؤلاء الطلاب النازحين في المدارس الرسمية، بما يصل إلى ٩٠٠٠٠ طالب عام ٢٠١٣. وهو ما يرفع الكلفة المتوقعة إلى ٦٣ مليون دولار عام ٢٠١٣ وإلى ما بين ١٠٢–١٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤، تبعاً للجدول التالي:

الجدول رقم (٢): تقييم الكلفة الإضافية والاحتياجات المتوقعة لقطاع التعليم في لبنان

المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤ (تدفق منخفض)	٢٠١٤ (تدفق مرتفع
الكلفة المالية الإضافية لوزارة التعليم (مليون دولار)	٢٩	٦٣	١٠٢	١٢٢
الإحتياجات الإضافية لإعادة تثبيت المستوى المطلوب (مليون دولار)	٩٧	١٨٣	٣٤٨	٤٣٤
عدد الطلاب السوريين	٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠
عدد الطلاب اللبنانيين	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
نسبة الطلاب السوريين من إجمالي الطلاب(٪)	١١,٨	٢٣,١	٣١,٨	٣٦,٢

– أداء الطلاب السوريين النازحين في المدارس الرسمية اللبنانية

أدّى التدفق الكثيف للنازحين السوريين إلى ارتفاع في متوسط عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى ٢٠ تلميذاً، مقارنة مع ١٥ تلميذاً في عام ٢٠١١. وهذا العدد يرتفع إلى ما بين ٢٦– ٣٥ تلميذاً لكل صف في المناطق الريفية الشمالية من لبنان. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في المناطق التي يتمركز

فيها النازحين بأعداد كبيرة مثل عكار، الأمر الذي من شأنه أن يترك تأثيرات سلبية على نوعية التعليم ما لم يتم تدريب المعلمين على نحو يسمح لهم بالتعامل مع هذا العدد الكبير من التلاميذ داخل الفصول الدراسية.

وعلى صعيد آخر، تشير الدراسات إلى أن العديد من الأطفال السوريين النازحين أصبحوا بحاجة إلى عناية خاصة تتمثل بالدعم النفسي والاجتماعي والحماية، بما في ذلك التصدي للتجارب المؤلمة. وهذا يتطلب إجراء تدريب إضافي للمعلمين، بمن في ذلك المدرسون المتخصصون في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والممارسات التربوية التي تركّز على الطفل، وإلى زيادة عدد المرشدين النفسانيين في المدارس.

وبما أن معدّلات الفشل و التسرّب بين الأطفال السوريين هي ضعف المعدل الوطني العام للأطفال اللبنانيين فإن منسوب القلق يصبح أكثر ارتفاعاً حول مسألة عمالة الأطفال. وتجدر الإشارة إلى أن اللغة هي من العوامل الرئيسية وراء ارتفاع معدلات التسرّب المشار إليها، حيث تُدّرس مواد الرياضيات والعلوم بالفرنسية أو الإنجليزية في المدارس الرسمية اللبنانية في حين أنها تُدّرس باللغة العربية في المدارس السورية. وتشير بعض التقارير على أن بعض المدارس الرسمية التي تستقطب أعداداً كبيرة من الطلاب السوريين النازحين قد تخلّى المعلمون فيها عن التعليم باللغات الأجنبية من أجل تخفيف معدلات الفشل و التسرّب. ومن شأن مثل هذه الممارسات أن تؤدي إلى تدهور إضافي في مستوى التعليم الرسمي.

و من السابق لأوانه قياس أثر استيعاب النازحين السوريين في المدارس الرسمية اللبنانية على أداء الطلاب اللبنانيين. إذ من المرجح أن يستغرق هذا التأثير ما بين ٢ و٤ سنوات كي تصبح النتائج واضحة. وبالتالي فمن المهم أن تراقب وزارة التربية والتعليم العالي هذه التأثيرات المحتملة عن كثب، وأن تُبقي خطط الإصلاح على المسار الذي كانت عليه ما قبل الصراع.

ومع افتراض أن ٣٥ في المئة هو معدّل التحاق النازحين السوريين في المدارس المحلية، فمن المهم أن يتم النظر في أحوال بقية النازحين الذين لم يتمكنوا من الانخراط في التعليم النظامي حيث يُتوقع أن يبلغ عددهم ما بين ٢٧٠٠٠٠–٣٩٠٠٠٠ طفل نازح تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٥ سنة. ويقع مسؤولية حل هذه المشكلة بشكل كبير على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال ابتكار إستراتيجيات فعّالة كبرامج التعليم المُسرّع والتعليم غير النظامي عبر المراكز الاجتماعية بدعم من المنظمات غير الحكومية، وإلا فإن المخاطر والآثار الاجتماعية لزيادة عمالة الأطفال عالية جداً. وعلاوة على ذلك، من المتوقع ألاّ يتمكن معظم الناشئين الذين تفوق أعمارهم ١٥ عاماً من الالتحاق بالمدارس الثانوية مفضلين الانضمام إلى سوق العمل، مما يضفي مزيداً من الضغوط على وضع هذه السوق الهشة أصلاً.

ثالثاً: العمالة

أدّى تدفّق عشرات الآلاف من النازحين السوريين إلى لبنان إلى زيادة العمالة الرخيصة المعروضة. مما تسبب بزيادة مؤشر البطالة بنحو ١٠ نقاط مئوية، وبذلك يُتوقع أن يقفز هذا المؤشر إلى ما يزيد عن ٢٠ ٪. مما قد يُترجم عملياً بزيادة عدد اللبنانيين العاطلين عن العمل إلى ما بين ٢٢٠ إلى ٣٢٤ ألف عاطل عن العمل.

وفي هذا الإطار تشير التقديرات إلى أن العمالة المعروضة توسعت بنسبة ٣٠ في المئة في عام ٢٠١٣ نتيجة لتدفق النازحين. و يُرجّح أن تراوح هذه الزيادة في عام ٢٠١٤ ما بين ٣٦ و٤٥ في المئة بحسب وتيرة التدفق. ويُفسر جزء من هذه الزيادة بارتفاع معدّل مشاركة النازحات السوريات في سوق العمل نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشونها من جرّاء النزوح.

ومن المتوقع أن يُشكّل النازحون السوريون ما بين ٢٧ في المئة إلى ٣٥ في المئة من القوة العاملة اللبنانية بحيث يشكّل النازحون من ذوي التعليم الثانوي أو أقل ما بين ١٩ إلى ٢٥ في المئة من نظرائهم اللبنانيين، وما بين ١٠ و١٤ في المئة من العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية، (التقديرات لا تشمل اللاجئين الفلسطينيين من سوريا لأنهم يميلون إلى الاستقرار في المخيّمات الفلسطينية في مقابل السوريين الذين يقيمون بين اللبنانيين). وبحسب تقديرات البنك الدولي يُتوقع أن ترتفع نسبة البطالة في لبنان ما بين ٨,٨ ٪ و ١١,٨ ٪ في عام ٢٠١٤، وأن ترتفع ما بين ١٣,٣٪ و ١٦,٢ ٪ بين الشباب من ذوي المهارات المتدنية.(بحسب الرسمين البيانيين رقم (١) (٢)) أدناه.

الرسم البياني رقم (٢) : زياة معدّل البطالة بين الشباب من ذوي المهارات المتدنية نتيجة الأزمة السورية	الرسم البياني رقم (١) : زياة معدّل البطالة الإجمالية نتيجة الأزمة السورية
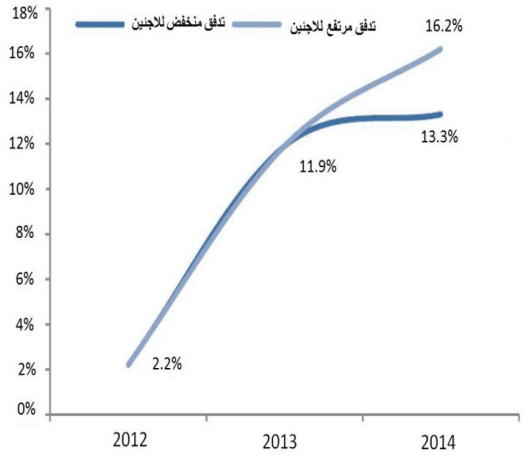	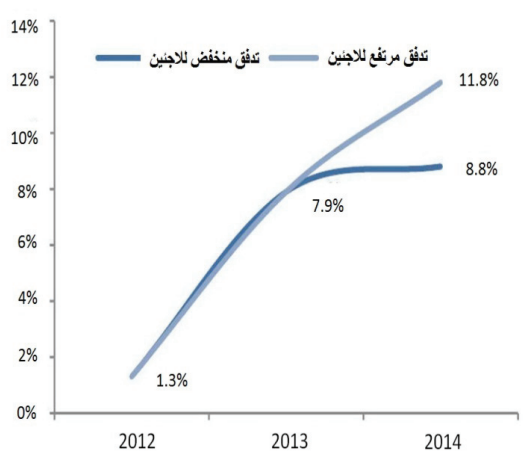

وحتى تاريخه، لا تزال غالبية النازحين السوريين تعمل في وظائف متدنية المهارات والدخل في مجال الزراعة والخدمات، أي القطاعات التي كانوا في الغالب يشغلونها ما قبل الأزمة.

ويشارك ما يقرب من نصف العمال النازحين السوريين في الزراعة أو الخدمات المحلية، وحوالي ١٢ في المئة يعملون في البناء. وهذه المهن تفتقرإلى الحماية الاجتماعية و الأمن الوظيفي فضلاً عن تدني المداخيل فيها بما يجعلها غير جذابة بالنسبة للبنانيين.

إلا أن المنافسة بين قوة العمل اللبنانية والسورية لم تعد تقتصر على وظائف تتطلب مهارات معيّنة في قطاعات أخرى مثل الخدمات (الضيافة و المبيعات) و الصناعة (في المصانع الصغيرة)، وذلك بحسب أصحاب عمل لبنانيين، وإنما باتت هذه المنافسة تطال مجالات الاستثمار. حيث باشر العديد من السوريين النازحين بإنشاء مؤسسات صغيرة، مثل محلات التجزئة والمطاعم الصغيرة، التي تتمتع بميزة نسبية من حيث التسعير و المنتجات، وغالباً ما تستورد بضاعتها من سوريا بتكلفة أرخص نسبياً. وقد باتت هذه المؤسسات تُشكل تهديداً لاستمرارية العديد من المؤسسات اللبنانية المحلية، حيث يؤكد أصحاب العمل اللبنانيون أن كثيراً من المحلات التجارية و الأعمال الصغيرة أُغلقت بسبب منافسة الشركات السورية الناشئة التي تتمتع بميزة بسبب عدم خضوعها للضريبة وعدم دفعها الإيجارات وتكاليف التشغيل الأخرى مثل الكهرباء. يُضاف إلى ذلك بعض الحرفيين السوريين الذين يعملون لحسابهم الخاص، كالسبّاكين، والنجارين، والميكانيكيين والذين يزعمون أن لديهم مهارات أفضل من نظرائهم اللبنانيين بشكل يمكّنهم من مزاحمة اليد العاملة اللبنانية على نطاق واسع.

ولذلك، تتطلّب إعادة سوق العمل إلى طبيعته واستيعاب الأعداد الإضافية الكبيرة من اليد العاملة اعتماد آليّات عمل وبرامج قصيرة المدى تدعم المبادرات الذاتية والمؤسسات الصغيرة، خصوصاً من قِبل الدولة، كما أن القطاع الخاص لن يكون قادراً وحده على استيعاب الزيادة في عرض العمل، والتي قد تصل سنوياً إلى ٥٠ ٪ في بعض الفئات.

رابعاً : الفقر

يُقدّر عدد اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر بحوالي مليون نسمة في ظل ضعف شبكات الأمان الاجتماعي وهشاشتها. وفي ظل التوقعات بوصول أعداد النازحين السوريين إلى نحو ١,٦ مليون نازح بحلول نهاية عام ٢٠١٤، مع ما يترتب على ذلك من ضغط هائل على شبكات الأمان الاجتماعي المتواضعة أصلاً، فمن المقدر أن تنضم حوالي ١٧٠ ألف أسرة لبنانية إضافية إلى الأسر الفقيرة الواقعة تحت خط الفقر، والتي تتطلب مستويات أعلى من الدعم لتمكينها من استعادة أوضاعها المعيشية السابقة للأزمة.

واللافت أن النازحين السوريين يتركزون بنسبة عالية في المناطق الشمالية والبقاع حيث ترتفع معدلات الفقر بين اللبنانيين. وهذا الأمر من شأنه زيادة الأعباء على هؤلاء اللبنانيين لاستضافتهم النازحين السوريين مما سيفاقم أوضاع هؤلاء الفقراء جميعاً.

ومنذ بداية الأزمة السورية وما رافقها من تدفق للنازحين، حاولت وزارة الشؤون الاجتماعية اعتماد سياسة تسمح بتوزيع خدماتها على أكبر عدد ممكن من هؤلاء النازحين، بما في ذلك الخدمات الصحية ورعاية الأطفال والخدمات الشبابية و نشاطات تعزيز مكانة المرأة، وذلك من خلال إعادة توزيع مواردها المالية وتحويل النفقات من الأبواب المخصصة لتمويل برامج أخرى، بما في ذلك استخدام ميزانية الحالات الطارئة. وقد ترتّب على هذه العملية تجميد برامج اجتماعية مخصصة لمساعدة فئات من المواطنين اللبنانيين تعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، بمن في ذلك الأطفال.

وبحسب البنك الدولي، تُقدّر كلفة إعادة الأوضاع في لبنان إلى ما كانت عليه قبل الأزمة السورية بمبلغ ٢٣,٤ مليون دولار لعام ٢٠١٢، وما بين ٦٧,٤ إلى ٨٥,٦ مليون دولار للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. (وذلك بحسب الجدول رقم (٣) أدناه).

الجدول رقم (٣) :تقييم الكلفة الإضافية والاحتياجات المتوقعة لشبكات الأمان الاجتماعي في لبنان

المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤(تدفق منخفض)	٢٠١٤ (تدفق مرتفع)
الكلفة المالية الإضافية لوزارة الشؤون الاجتماعية (مليون دولار)	٦,٠	٦,٣	٩,٣	...
إحتياجات إعادة الأوضاع إلى طبيعتها (مليون دولار)	٢٣,٤	٦٧,٤	٨٥,٦	...

خامساً : التماسك الاجتماعي

ساهم وصول عدد كبير من النازحين السوريين في خلق بيئة متوترة بين اللاجئين والمضيفين اللبنانيين، نتيجة الاكتظاظ وزيادة الضغط على الخدمات الأساسية والتنافس على فرص العمل، فبات التماسك الاجتماعي في لبنان مهدداً نتيجة لتزايد وتيرة العنف وانعدام الأمن، وخصوصاً في المناطق الحدودية.

وهذا الواقع يتطلب اتخاذ تدابير لتخفيف حدة الصراعات وتعزيز التماسك الإجتماعي، وذلك عبر سعي الدولة إلى تشجيع برامج العمل الهادفة لتحسين الأوضاع الاجتماعية الرثة للمواطنين اللبنانيين والنازحين السوريين على حد سواء، بما في ذلك تأمين الخدمات الأساسية العامة بشكل منصف، فضلاً عن ضرورة قيام السياسيين ورجال الدين المؤثرين في الرأي العام اللبناني بدورهم المطلوب في

تعزيزالحوار والتخفيف من حدة التوتر وتجنّب التصعيد الناتج عن عدم الثقة وكراهية الأجانب المتزايدة ضد هؤلاء النازحين. ولا يغيب بالطبع الدور الهام لوسائل الإعلام في تشكيل آراء المواطنين والتأثير في خياراتهم، مما يمكنها من لعب دور إيجابي في الحد من التوترات المتصاعدة في البلد.

الفصل السادس

إحصاءات ومؤشرات

مؤشر الحرية الاقتصادية في لبنان

تعريف المؤشر

يصدر تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية عن معهد "Heritage Foundation" وصحيفة «وول ستريت جورنال»[1] منذ العام ١٩٩٥. وهو يهدف إلى إرساء معايير لقياس حجم الحريات الاقتصادية التي تتمتع بها دول العالم، بوصفها من العوامل التي أثبتت الدراسات أهميتها في تحقيق معدلات عالية من النمو والازدهار على المدى الطويل.

ويغطي التقرير الأخير حول مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٣ نحو ١٧٧ دولة. ويقيس هذا المؤشر ٥٠ متغيراً مستقلاً، موزّعة إلى عشرة عوامل تمثل العناصر الرئيسية للحريات الاقتصادية، وهي: السياسة التجارية، الأعباء المالية الحكومية، مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، حجم تدفّق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي، البنوك والتمويل، الأجور والأسعار، حقوق الملكية، القوانين، نشاط السوق غير الرسمية. ولذلك يُعتبر هذا المؤشر أداة مهمة لصانعي السياسات الاقتصادية والمستثمرين على حد سواء.

دليل المؤشر

يجري تصنيف الدول ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية تبعاً لدرجة تحرر اقتصادها إلى أربع فئات هي: دول اقتصاد حر (٨٠–١٠٠ نقطة)، دول ذات اقتصاد بالغالب حر (٧٠– ٧٩,٩ نقطة)، دول ذات حرية اقتصادية معتدلة (٦٠ – ٦٩,٩ نقطة)، دول ذات اقتصاد بالغالب غير حر (٥٠ – ٥٩,٩ نقطة) دول ذات اقتصاد غير حر إطلاقاً (٠– ٩,٩ نقطة).

تصنيف لبنان وفقاً للمؤشر

يحتل لبنان المرتبة الـ٩١ عالمياً بين ١٧٧ بلداً يتناولها التقرير لعام ٢٠١٣، كما سبق وأشرنا، أي بتراجع مرتبة واحدة عن العام السابق. بالإضافة إلى تراجع معدّله من ٦٠,١ نقطة في عام ٢٠١٢ إلى ٥٩,٥ نقطة هذا العام، ليحتل بذلك المرتبة التاسعة عربياً، خلف بلدان مثل الأردن والسعودية.

١- /www.heritage.org/index

وتأتي هذه النتائج في الوقت الذي ينص فيه الدستور اللبناني على اعتماد الاقتصاد الحر والمبادرة الفردية والملكية الخاصة كنظام اقتصادي للبلد.

واللافت أن مؤشّر لبنان هو أدنى من المعدّلين العالمي والعربي البالغين ٥٩,٦ نقطة و ٦١,٥ نقطة على التوالي. كما أنه أدنى من معدّل الفئة العليا في البلدان المتوسّطة الدخل البالغ ٦٠,٧ نقطة.

ونتيجة لهذا الأداء الضعيف تم تصنيف اقتصاد لبنان على أنه "غير حر في الغالب" بعدما كان "حراً على نحو معتدل" في عام ٢٠١٢.

وبحسب التقرير المشار إليه[٢] فإن لبنان قد سجّل تراجعاً كبيراً فيما خص المؤشر الخاص بحقوق الملكية الفكرية وحرية الأعمال (بمعنى قدرة المبادرين على تأسيس الشركات وتشغيلها وإقفالها)، بالإضافة إلى الحرية السائدة في مجال العمل (حقوق العمال وفعالية العمل النقابي).

الجدول رقم (١): مرتبة لبنان عربياً وعالمياً وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠١

الدولة	النقاط	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
البحرين	٧٥,٥	١	١٢
قطر	٧١,٣	٢	٢٧
الإمارات	٧١,١	٣	٢٨
الأردن	٧٠,٤	٤	٣٣
عمان	٦٨,١	٥	٤٥
الكويت	٦٣,١	٦	٦٦
السعودية	٦٠,٦	٧	٨٢
المغرب	٥٩,٦	٨	٩٠
لبنان	٥٩,٥	٩	٩١
تونس	٥٧	١٠	١٠٧
اليمن	٥٥,٩	١١	١١٣
مصر	٥٤,٨	١٢	١٢٥
جيبوتي	٥٣,٩	١٣	١٢٧
موريتانيا	٥٢,٣	١٤	١٣٤
الجزائر	٤٩,٦	١٥	١٤٥

٢- *Heritage Foundation* مصدر سابق

جدول رقم (٢) : مرتبة لبنان على مقاييس الحرية الاقتصادية وفقاً للمؤشرات الثانوية:

المؤشر الثانوي	المرتبة العربية	المرتبة العالمية	التغير
الحرية الاقتصادية	١٣	١٤٢	تراجع
الحرية التجارية	٥	٦٧	ثبات
الحرية الضريبية	٩	٢٧	ثبات
الإنفاق الحكومي	٤	٦٦	إرتفاع
الحرية النقدية	٨	٧٥	تراجع
الحرية الاستثمارية	٥	٧٢	ثبات
الحرية المالية	٢	٤٠	ثبات
حقوق الملكية	١٥	١٤١	تراجع
التحرّر من الفساد	١٣	١٣١	ثبات
حرية العمل	١٠	١٠٢	تراجع

المصدر : *Heritage Foundation* **مصدر سابق**

قطاع تصنيع الدواء في لبنان[٣]

قُدّرحجم قطاع تصنيع الدواء في لبنان بقيمة ١٩٢٥ مليار ليرة (١,٢٨ مليار دولار) في عام ٢٠١٢، وذلك بارتفاع سنوي نسبته ٦,٥ ٪، يتوقع أن يبلغ ٧,٧١ ٪ خلال السنوات الثلاث القادمة حتى عام ٢٠١٥.

الاستيراد

يُعتبر لبنان بلداً مستورداً للأدوية، بحيث تغطي المنتجات الدوائية المستوردة ٩٠٪ من الحاجات المحلية للأدوية. فيما يغطي الإنتاج المحلي النسبة المتبقية (١٠ ٪). وقد بلغت فاتورة الأدوية المستوردة عام ٢٠١٢ مبلغاً قدره ٩٧٠ مليون دولار، أي بارتفاع نسبته ١٢,٩٪ مقارنة مع عام ٢٠١٠. أما أهم دول المنشأ فهي : فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، سويسرا.

التصدير

تطوّرت قيمة الصادارات من السلع الدوائية بين عامي ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ بمتوسط نمو سنوي قدره ١٤,١٪، حيث وصلت قيمة الصادرات إلى ٣١,٤٥ مليون دولار عام ٢٠١٢. وتُعتبر الدول العربية وخصوصاً العراق والأردن والإمارات العربية المتحدة أهم أسواق الصادارات الدوائية اللبنانية، تليها بريطانيا وقبرص. ويبيّن الرسم البياني تطوّر هذه الصادرات على الشكل التالي:

٣- IDAL, "Pharmaceutical Industry Factbook", 2013

الرسم البياني رقم (١): تطور الصادرات اللبنانية من منتجات الأدوية

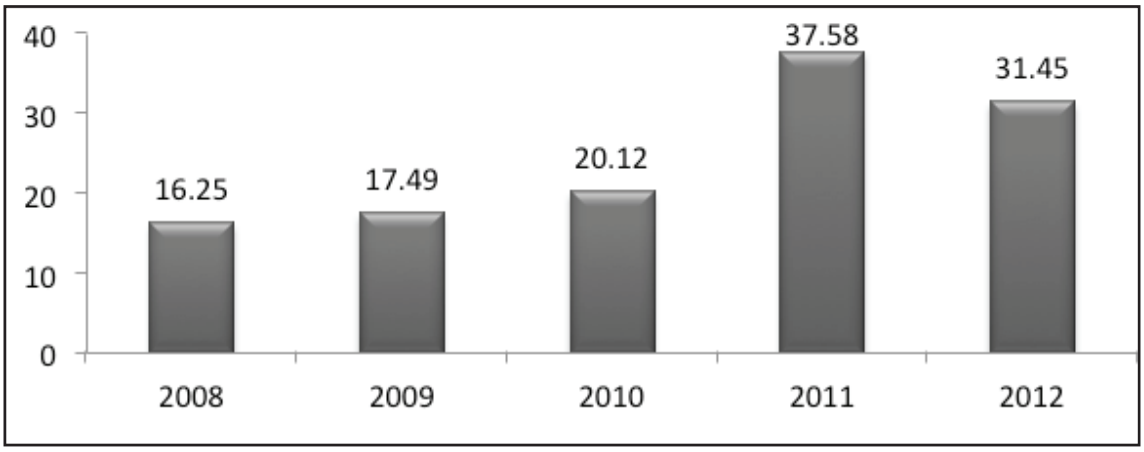

قطاع الإتصالات في لبنان[٤]

ازداد الطلب في السنوات الأخيرة على خدمات التكنولوجيا والاتصالات في لبنان ودول الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا. ويُتوقع أن تصل قيمة الاستثمارات في هذا المجال إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٦. والجدير ذكره أن قطاع الاتصالات يعتبر أحد أهمّ مصادر الدخل للحكومة اللبنانية حيث قُدّر صافي إيراداته بأكثر من ١,٤ مليار دولار عام ٢٠١١.

الاتصالات الثابتة:

تُعتبر «أوجيرو» المؤسسة الرسمية المعنية بتمديد وصيانة شبكة الاتصالات الثابتة في لبنان. وقد وصل عدد المشتركين بهذه الشبكة إلى ٢٨٠ ألف مشترك في نهاية نيسان ٢٠١٢ مما يُشكل نسبة اختراق (نسبة الاختراق تعني نسبة المشتركين بالخدمة من مجموع السكان) قدرها ٢١ ٪.

الإتصالات الخلوية:

تعود ملكية هذا القطاع إلى وزارة الاتصالات. ويتولّى تنظيمه والإشراف عليه الهيئة الناظمة، فيما تتولّى إدارته وتقديم الخدمات شركتان خاصتان هما أورسكوم تليكوم (ألفا) و زين (تاتش).

ارتفع عدد المشتركين بخدمات الاتصالات الخلوية بمعدل سنوي بلغ ٢٣,٨ ٪ بين عامي ٢٠٠٦–٢٠١١ مقارنة بنمو سنوي قدره ١٩,٧ ٪ للدول العربية في نفس الفترة. وقد سجّل هذا القطاع نسبة اختراق بلغت ٧٨,٧ ٪، وتبقى هذه النسبة أدنى من بقية الدول العربية التي حققت متوسط اختراق بلغ ٩٦,٧ ٪ في عام ٢٠١١.

٤- IDAL, "Telecommunication Factbook", 2013 / Ministry of Telecommunication, Yearly Report 2012

أما لجهة خدمة الإنترنت على الهاتف المحمول فإن خدمة الجيل الثالث (3G) التي انطلقت في عام ٢٠١١ باتت تغطي حوالي ٩٠ ٪ من الأراضي اللبنانية.بمعدل سعة قدرها ٣٣ غيغا في الثانية. كما أن نسبة اختراق هذه الخدمة وصلت إلى ١٧,٢ ٪ في أيار ٢٠١٢ مقارنة بـ١٣,٣ ٪ للدول العربية. وقد ارتفع عدد المشتركين من ٢٨٠ ألف مشترك في حزيران ٢٠١١ إلى ٧٢٢ ألف مشترك في أيار ٢٠١٢، أي بزيادة ١٥٨ ٪. كما تضاعفت سرعة الإنترنت.بمعدل ١٨ مرة، أي من ٧٠ كليو بايت إلى ١,٢ ميغابايت. وتضاعف حجم التحميل ليصل إلى ١٠٠ ميغا مقابل سعر قدره ١٠ $.

وبحسب البنك الدولي فإن زيادة قدرها ١٠ ٪ في نسبة اختراق إنترنت الهواتف المحمولة بإمكانه أن يزيد الناتج المحلي بنسبة ١ ٪.

خدمة الإنترنت الثابتة (DSL) :

حقّق الإنترنت الثابت نسبة اختراق بلغت ٥,٢ ٪ لكل ١٠٠ نسمة في عام ٢٠١١. وهي نسبة تُعتبر معتدلة قياساً ببعض دول الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية.

الرسم البياني ((٢: نسبة اختراق خدمة الإنترنت الثابتة لكل ١٠٠ نسمة عام ٢٠١١

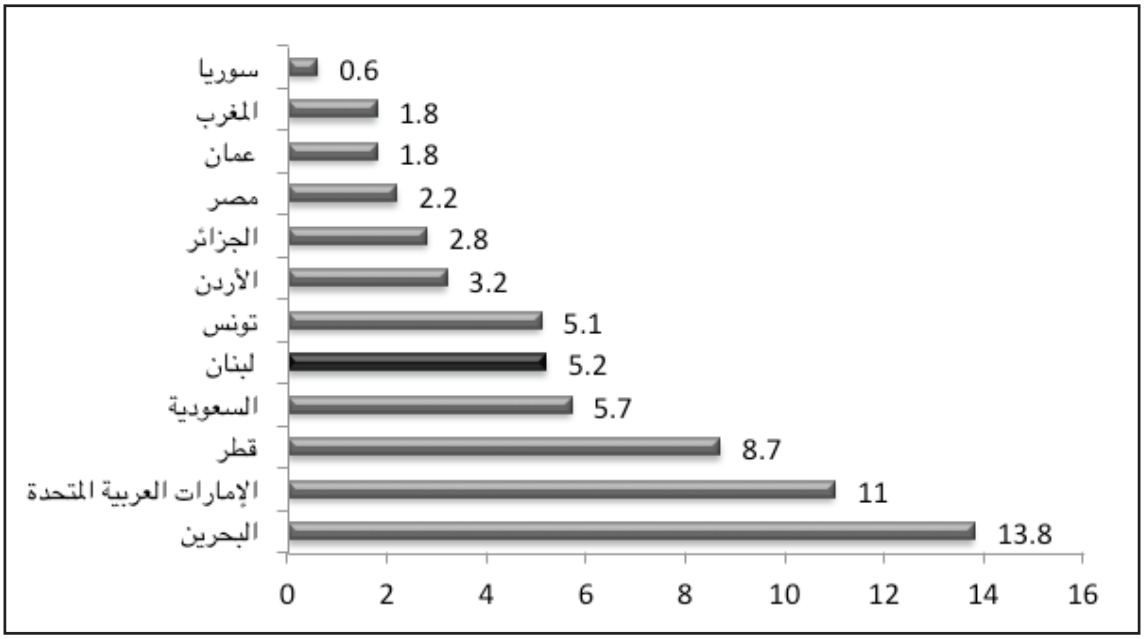

أما نسبة الاختراق بحسب الأسر فقد بلغت ٢٤ ٪ في أيار ٢٠١٢ مقارنة بنسبة ٢٠ ٪ في آب ٢٠١١. وهذه النسبة تقل كثيراً عن بعض الدول العربية، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة وقطر حيث حققت كل منهما نسبة اختراق قدرها ٩٣٪ و ٥٧ ٪ على التوالي. كما ارتفع عدد المشتركين في خدمات الإنترنت الثابتة في لبنان من ٢٠٠ ألف مشترك إلى ٢٤٠ ألف مشترك، فيما ارتفعت السرعة الفعلية من ٤٠ كيلو بايت إلى ٦٠٠ كليو بايت، أي أكثر بمعدل ١٥ مرة.

الرسم البياني رقم (٣) : نسبة إختراق الإنترنت الثابت لكل أسرة نهاية ٢٠١١

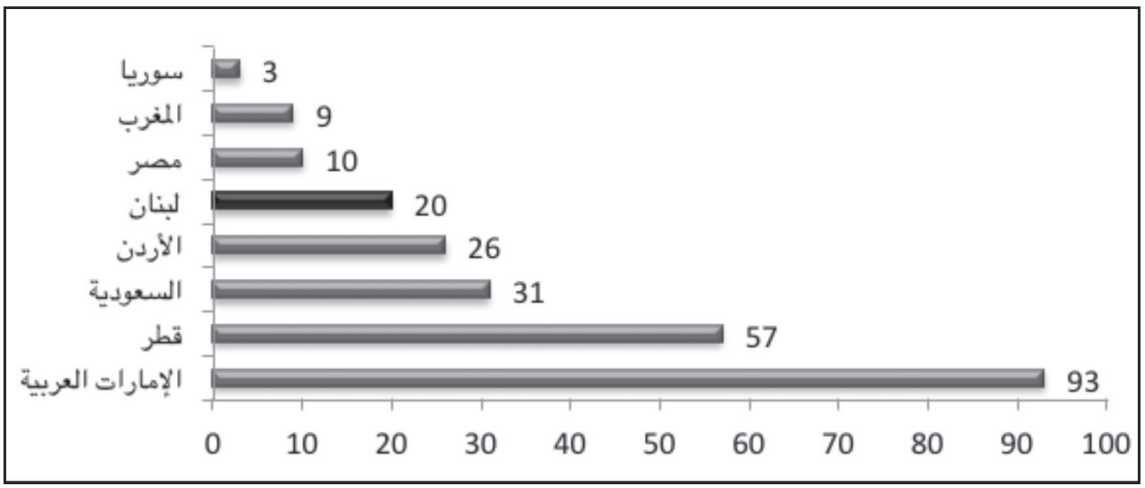

وبحسب البنك الدولي فإن زيادة ١٠ ٪ في نسبة الاشتراك بالإنترنت الثابت تؤدي إلى زيادة بنسبة ١,٣٨ ٪ في الناتج المحلي.

Introduction

The “individual initiative” slogan is about to be one of the most important fundamental Lebanese economy principles, ripen into a mere front to cover the concerned formal authorities’ dereliction of duty in promising economic sectors left to shape their own destiny without any support or care. Among these sectors is the Lebanese fishing fleet, which is one of the most retarded and suffering sectors though Lebanon’s geographical location along the eastern shore of the Mediterranean sea with a length not less than 220 km.

The organic agriculture sector is also among these sectors as eco-friendly agri-food production system that helps renewing natural resources, enhancing healthy immunity, as well as affording promising financial and economic opportunities of this sector that faces huge challenges hampering its growth and development.

Under the political and ethical degradation and security breakdown, 2013 came to an end with further deterioration of Lebanon’s Good Governance ranking as a signal of various types and levels of corruption propagation on a large scale; duplicating, therefore, the likelihood of bringing the economic growth to a halt.

While the Syrian conflict- accompanied with a large number of refugees to Lebanon (more than one million refugees according to most estimates) - is getting worse, multi-economic and social sectors and public utilities already suffering from long-lived structural malfunction became under twofold pressure. These duplications give alert of further deterioration in living conditions whose aspects are increase of the poor, diseases spread, and crime diffusion among both citizens and refugees.

The twelfth volume of the development report series dives into the aforementioned topics details as the first chapter highlights the most prominent information of the FAO recently published study on the Lebanese fishing fleet with recommendations to improve it.

While the second chapter presents the situation and challenges of the organic agriculture, the third chapter deals with the statistical indicators of the latest studies comparing good governance in Lebanon and the region, the role of this governance in the economic growth as well as the most prominent mechanisms of implementation thereof.

The fourth and fifth chapters are dedicated to expose the World Bank recent study on the impacts of the Syrian crisis on the Lebanese economy and society and the required cost, whether to confront the consequences of this crisis or to restore the pro-crisis normal economic and social conditions.

Finally, the sixth chapter presents a set of statistical indicators related to the development of the index of the economic freedom in Lebanon compared to world countries and to the performance of drug and telecommunication sectors in the last years.

Chapter Four- The Economic impacts of Syrian Crisis on Lebanese Economy 49
1-Economic Growth 51
2-Tourism Sector 52
3-Real Estate Sector 53
4- External Sector 55
5-Financial and Banking Sector 57
6- Public Finance 59
Chapter Five- The Social impacts of Syrian Crisis on Lebanon 61
1- Health 63
2-Education 65
3-Labor 67
4-Poverty 68
5-Social Cohesion 69
Chapter Six –Statistics and Indicators 71
1- Index of Economic Freedom in Lebanon 73
2- Pharmaceutical Industry in Lebanon 75
3-Telecommunication Sector in Lebanon 76

Table of contents

Introduction 7

Chapter One – Economic Performance Analysis of Lebanese Fishing Feet 9

1- Characteristics of Lebanese Fishing Fleet 13

2- Performance of Lebanese Fishing Fleet 17

3- Seafood Market Dynamics 19

4- Per capita Consumption of Seafood in Lebanon 19

5-Economic-social Situation Evaluation of Fishers 20

6- Recommendations 21

Chapter Two – Organic Agriculture in Lebanon 23

1- Definition of Organic Agriculture 25

2- Historical Evolution of Lebanese Organic Agriculture 26

3- Regulation and Control of the Organic Agriculture Sector in Lebanon 27

4 -Size and Status of Lebanese Organic Agriculture 28

5- Challenges of Lebanese Organic Agriculture 30

6- Available Opportunities of Organic Agriculture Sector in Lebanon 31

Chapter Three - Good Governance Indicators and their Impact on Economic Growth in Lebanon 33

1- Concept of Good Governance 35

2- Indicators of Good Governance 35

3-Impact of Good Governance on Economic Growth: 36

a- Political Stability and Absence of Violence 36

b- Voice and Accountability 37

c- Control of Corruption 39

d- Rule of law 43

e- Regulatory quality 44

f- Goverment effectiveness 45

4-Selected Mechanism To Implement Good Governance in Lebanon 46

The Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with the fields of research and information

The Development report:
Monitors, summarizes and translates the most important Lebanon-related development projects, researches and studies issued by the international research centers, and private and public institutions.
Prepared by:
The directorate of developmental studies
Issued by:
The Consultative Center for Studies and Documentation
Date of publication:
May 2014 - Rajab 1435
Volume: Twelve
First edition

All rights reserved for the center

Bir Hassan- Al Assad Highway- Behind the Fantasy World-
Above Sbeity Pharmacy-Al Inmaa Group Building- 1st floor
Land phone: 01 /836610
Fax: 01 /836611
Cell phone: 03 /833438
Baabda 10172010
Beirut-Lebanon
P.o.Box: 24/ 47
E-mail:
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

The Development Report

The Development Report

May 2014

Volume Twelfth